

من امتلاك القوة إلى تحويلها: نموذج متعدد المستويات لتفسير المبادرة في السياسة الخارجية

From possessing power to transforming it: A multi-level model for interpreting initiative in foreign policy

الدكتور : المهدي الطياش

دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس

الدكتور : حفيظ مغيزو

دكتوراه في العلوم القانونية والسياسية من جامعة سيدي محمد بن عبد الله - فاس

الملخص

تنطلق هذه الدراسة من مفارقة في تحليل السياسة الخارجية تتمثل في أن تفاوت الدول في مواردها المادية لا ينعكس بالضرورة في تفاوت مماثل في قدرتها على المبادرة وصناعة الأجندة. فقد تتمكن دول محدودة الحجم من إطلاق مسارات تفاوضية، أو بناء أدوار دبلوماسية متخصصة، أو تطوير شبكات تمنحها تأثيرا يتجاوز وزنها المادي، بينما قد تظل دول أكثر امتلاكاً للموارد محكومة بسياسات الاستجابة والتكيف. وتجادل الدراسة بأن تفسير هذه المفارقة يقتضي الانتقال من النظر إلى القوة بوصفها مخزوناً من الموارد إلى تحليلها بوصفها قدرة قابلة للتحويل.

وانطلاقاً من ذلك، تطور الدراسة نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية، الذي يفترض أن الموارد لا تنتج المبادرة بصورة تلقائية، وإنما تتحول إلى قدرة على بدء الفعل وصناعة الأجندة من خلال تفاعل خمسة مكونات رئيسية: قابلية الموارد للتعبئة، والقدرة المؤسسية على تحويلها، والتماسك الاستراتيجي، وتصور الدور الوطني، والموقع الشبكي والقدرة على استثمار الفرص الخارجية. كما تميز الدراسة بين المبادرة والفاعلية والاستقلالية، بما يسمح بالفصل بين القدرة على بدء الفعل، والقدرة على تحقيق نتائجه، وهامش الاختيار المتاح للدولة.

ويختبر النموذج من خلال مقارنة قطر والكويت خلال الفترة 2011–2023، بالاعتماد على المقارنة المنظمة والمركزة وتتبع العمليات. وتظهر المقارنة مسارين مختلفين لتحويل الموارد: مساراً أكثر تنوعاً وشبكية في الحالة القطرية، ومساراً أكثر استمرارية وتوافقية في الحالة الكويتية. وتخلص الدراسة إلى أن المبادرة الخارجية لا تتحدد أساساً بمقدار ما تمتلكه الدولة، وإنما بقدرتها على تحويل مواردها إلى أدوات ومؤسسات وأدوار وشبكات وخيارات استراتيجية قابلة للتنفيذ والاستمرار.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية؛ المبادرة؛ القوة؛ تحويل الموارد؛ الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ تحليل السياسة الخارجية؛ نظرية الدور؛ الدول الصغيرة؛ القوة العلائقية.

Abstract

This study examines why differences in states' material resources do not necessarily produce comparable differences in their capacity for foreign policy initiative. It argues that power should be understood not merely as a stock of resources, but as a **convertible capacity** shaped by resource mobilization, institutional capacity, strategic coherence, national role conception, and network position. The study develops a **Resource-to-Foreign Policy Initiative Conversion Model** and distinguishes initiative from effectiveness and autonomy. Using structured-focused comparison and process tracing, it examines Qatar and Kuwait during 2011–2023. The findings reveal two distinct pathways: a more diversified and networked Qatari model, and a more continuity-based and consensual Kuwaiti model. The study concludes that foreign policy initiative depends less on the amount of resources a state possesses than on its capacity to **convert them into sustainable institutions, roles, networks, and strategic action**.

Keywords: Foreign Policy; Initiative; Power; Resource Conversion; Neoclassical Realism; Foreign Policy Analysis; Role Theory; Small States; Relational Power..

المقدمة

تحتل القوة موقعا مركزيا في تفسير سلوك الدول في العلاقات الدولية، إذ ارتبطت القدرة على التأثير الخارجي تقليديا بما تمتلكه الدولة من موارد اقتصادية وعسكرية وديمقراطية وبموقعها النسبي داخل النظام الدولي. ويقوم هذا التصور على أن اختلاف الدول في قدراتها ينعكس في اختلاف هامش الحركة المتاحة لها، بما يجعل الدول الأكثر امتلاكاً للموارد أقدر، من حيث المبدأ، على تحمل تكاليف العمل الخارجي والتأثير في بيئتها الدولية⁵⁰. ووفق هذا المنطق، يفترض أن تتسع قدرة الدولة على المبادرة كلما اتسعت قاعدة قوتها، في حين تميل الدول الأصغر إلى التكيف مع الضغوط والقيود التي تنتجها بيئتها الخارجية.

غير أن الممارسة الدولية تكشف عن مفارقة لا يفسرها هذا الانتقال المباشر من الموارد إلى السلوك. فقد تتمكن دولة محدودة الحجم من إطلاق وساطة، أو بناء قناة تفاوضية، أو تطوير وظيفة دبلوماسية تمنحها حضورا يفوق وزنها المادي، بينما قد تمتلك دولة أخرى موارد اقتصادية أو عسكرية أكبر من دون أن تتمكن من تجاوز إدارة الأزمات بعد وقوعها. ولا يعني ذلك أن الموارد غير مهمة، بل يكشف أن امتلاك القوة لا يعادل القدرة على استخدامها، وأن القيمة السياسية للموارد تعتمد على العمليات التي تجعلها قابلة للتعبئة والتوجيه والتوظيف.

وقد قدمت الواقعية الكلاسيكية الجديدة أساسا مهما لمعالجة هذه المشكلة عندما رفضت افتراض الانتقال المباشر من توزيع القدرات إلى السياسة الخارجية. فالقوة المادية النسبية تؤثر في نطاق وطموح السياسة الخارجية، لكن أثرها يظل غير مباشر، لأنه يمر عبر متغيرات تقع على مستوى الدولة وتحدد كيفية إدراك الضغوط الخارجية وترجمتها إلى سياسات فعلية⁵¹. وبهذا ينتقل التحليل من السؤال عن مقدار الموارد المتاحة إلى السؤال عن مقدار ما تستطيع الدولة تعبئته وتنظيمه وتخصيصه بصورة فعلية. إلا أن تفسير المبادرة الخارجية يتطلب خطوة إضافية. فحتى إذا أمكن تفسير كيفية انتقال الضغوط الدولية عبر مؤسسات الدولة وصناع القرار، يبقى السؤال قائما حول سبب اختيار الدولة التحرك في مجال معين دون غيره، ولماذا تتمكن بعض الدول من الانتقال من الاستجابة للأحداث إلى بدء الفعل وصناعة الأجندة. ويقتضي ذلك النظر إلى السياسة الخارجية بوصفها عملية تتفاعل فيها الموارد مع القدرة المؤسسية، وترتيب الأولويات، وإدراك الفرص، واختيار الأدوات، بدل التعامل مع الدولة باعتبارها وحدة تحول مواردها تلقائيا إلى سلوك.

ويكتسب تصور الدور الوطني أهمية خاصة في هذا المستوى من التحليل، لأنه يساعد على تفسير الاتجاه الذي تمنحه الدولة لمواردها وأدواتها. فقد ربط Holsti تصور الدور الوطني بتصورات صناع القرار بشأن القرارات والالتزامات والوظائف والأفعال الملائمة لدولتهم في البيئة الخارجية⁵². ومن ثم، قد تختار دولة الاستثمار في الوساطة وبناء الثقة، بينما توجه دولة أخرى مواردها إلى الردع أو التحالفات أو العمل الإنساني، رغم إمكان وجود تقارب نسبي بينهما في بعض القدرات. وبذلك يؤدي تصور الدور وظيفته توجيهية تربط الإمكانيات المتاحة بنمط معين من السلوك الخارجي.

كما لا يمكن تفسير المبادرة من داخل الدولة وحدها، لأنها تتحقق داخل شبكة من العلاقات والمؤسسات والتحالفات وقنوات الاتصال. وتكشف أدبيات الدول الصغيرة أن محدودية الحجم لا تمنع بالضرورة ممارسة التأثير، إذ تستطيع الدولة اكتساب القوة من موارد نوعية تمتلكها، أو من علاقاتها بفاعلين أكبر، أو من العمل الجماعي داخل المؤسسات والتحالفات⁵³. وبذلك قد ترتفع القيمة السياسية لمورد محدود عندما يستخدم من موقع شبكي يتيح الوصول إلى أطراف متعددة أو الربط بينها أو تقديم وظيفة يصعب استبدالها.

⁵⁰ Kenneth N. Waltz. *Theory of International Politics*. Addison-Wesley Publishing Company, 1979, p. 97.

⁵¹ Gideon, Rose. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." *World Politics*, vol. 51, no. 1, 1998, p. 146.

⁵² Kalevi J. Holsti. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3, 1970, p. 245.

⁵³ Tom, Long. "Small States, Great Power? Gaining Influence Through Intrinsic, Derivative, and Collective Power." *International Studies Review*, vol. 19, no. 2, 2017, p. 194.

غير أن هذه المداخل، على أهميتها، تعالج في الغالب أجزاء مختلفة من المشكلة. فالواقعية البنوية تفسر توزيع القدرات والقيود العامة، والواقعية الكلاسيكية الجديدة تفسر توسط العوامل الداخلية بين القوة والسلوك، ويهتم تحليل السياسة الخارجية بعملية صنع القرار، بينما تفسر نظرية الدور اتجاه استخدام القدرة، وتكشف أدبيات الدول الصغيرة والقوة العلائقية عن إمكانية تعظيم النفوذ من خلال العلاقات والتخصص. وتتمثل الفجوة التي تعالجها هذه الدراسة في غياب إطار سببي يربط هذه العناصر داخل عملية واحدة توضح كيف تنتقل الدولة من امتلاك الموارد إلى القدرة على المبادرة؛ وهي الفجوة التي تشكل جوهر البناء النظري في المسودة الأصلية أيضا.

وتزداد أهمية هذه الفجوة بسبب عدم وضوح مفهوم المبادرة نفسه. فكثرة التحركات الدبلوماسية لا تعني بالضرورة أن الدولة تصنع الأجندة، كما أن بدء المبادرة لا يضمن نجاحها، ولا يعني بالضرورة أن الدولة تتمتع باستقلالية واسعة. وقد لاحظت المسودة الأصلية هذا التداخل بين المبادرة والفاعلية والاستقلالية، وما يترتب عليه من صعوبة في تحديد الظاهرة التي يجري تفسيرها. ولذلك تعرف هذه الدراسة المبادرة في السياسة الخارجية بأنها قدرة الدولة على بدء فعل أو مسار سياسي أو دبلوماسي، أو طرح قضية أو إعادة صياغتها، أو إنشاء إطار جديد للتفاعل، مع تعبئة الأدوات بصورة منسقة واستمرار السلوك بما يسمح باعتباره توجهها سياسيا لا مجرد استجابة ظرفية.

ولا تتطابق المبادرة، وفق هذا التعريف، مع الفاعلية التي تشير إلى مدى تحقيق الأهداف، ولا مع الاستقلالية التي تعبر عن هامش الاختيار المتاح أمام الدولة في ظل القيود الخارجية والداخلية. فقد تبادر الدولة لكنها لا تحقق النتيجة المطلوبة، كما قد تدير دولة أخرى استجابتها بكفاءة من دون أن تكون صاحبة الفعل الأصلي. كذلك قد تتمتع دولة باستقلالية واسعة لكنها تتبع سياسة محافظة، بينما تستطيع دولة ذات قيود أكبر إطلاق مبادرة في مجال محدد إذا أحسنت استغلال علاقاتها وفرصها. ويتيح هذا الفصل تحديد المتغير المراد تفسيره بدقة قبل البحث في أسبابه.

وانطلاقا من ذلك، تطرح الدراسة السؤال الرئيس الآتي: كيف تتحول الموارد التي تمتلكها الدولة إلى قدرة فعلية ومستدامة على المبادرة في السياسة الخارجية؟ ويتفرع عنه سؤال أكثر تحديدا: لماذا تتمكن بعض الدول محدودة القوة المادية من بدء الفعل وصناعة الأجندة، بينما تظل دول أكثر امتلاكاً للموارد في موقع الاستجابة والتكيف؟

وتجادل الدراسة بأن الإجابة لا تكمن في حجم الموارد منفردا، بل في قابلية تحويلها. فالموارد تمثل نقطة البداية، لكنها تحتاج إلى قدرة مؤسسية تجعلها قابلة للتعبئة والاستخدام، وإلى تماسك استراتيجي يربط الوسائل بالأهداف، وتصور للدور الوطني يحدد اتجاه استخدامها، ثم إلى موقع شبكي يسمح بتفعيلها واستثمار الفرص الخارجية. وبناء على ذلك، تطور الدراسة نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية، الذي يعامل القوة بوصفها قدرة محتملة تمر بعملية تحويل قبل أن تصبح قدرة سياسية على بدء الفعل وصناعة الأجندة. وهذا يعكس الحجة المركزية التي تأسست عليها المسودة الأصلية، والتي ترفض مساواة امتلاك الموارد بامتلاك القدرة على المبادرة.

ويختبر النموذج من خلال مقارنة قطر والكويت خلال الفترة 2011-2023. وتستند المقارنة إلى منطق يتيح دراسة حالتين تعملان داخل بيئة إقليمية متقاربة وتمتلكان قواعد اقتصادية ودبلوماسية مهمة، لكنهما تختلفان في الكيفية التي تنظم بها الموارد وتوجه وتربط بالأدوار والشبكات الخارجية. ولا تستهدف المقارنة تحديد أي الدولتين أكثر نجاحا، وإنما اختبار ما إذا كان اختلاف عملية التحويل يساعد على تفسير اختلاف نمط المبادرة بينهما. وتعتمد الدراسة لهذا الغرض على المقارنة المنظمة والمركزة وتتبع العمليات من أجل الانتقال من ملاحظة الارتباط بين المتغيرات إلى فحص الآليات التي تصل بينها.

وتتمثل مساهمة الدراسة في ثلاثة مستويات مترابطة. أولا، تقدم تحديدا أدق لمفهوم المبادرة من خلال فصله عن النشاط والفاعلية والاستقلالية. ثانيا، تنقل تحليل القوة من التركيز على حجم الموارد إلى تحليل قدرتها على التحويل إلى فعل سياسي. وثالثا، تجمع في إطار تفسيري واحد بين مستوى الموارد والقدرة المؤسسية والتوجيه الاستراتيجي وتصور الدور والموقع الشبكي، بما يسمح بتحديد مواضع نجاح عملية التحويل أو تعثرها بدل الاكتفاء بإرجاع السلوك الخارجي إلى عامل منفرد.

وبذلك لا تسعى الدراسة إلى تقديم بديل عن نظريات القوة أو تحليل السياسة الخارجية أو نظرية الدور وأدبيات الدول الصغيرة، وإنما إلى إعادة تنظيم إسهاماتها حول مشكلة سببية مشتركة: كيف تتحول القدرة الكامنة إلى قدرة قابلة للاستخدام، وكيف تتحول هذه الأخيرة إلى مبادرة خارجية؟ ومن هذا السؤال ينطلق القسم الأول لبناء الأسس النظرية للنموذج وتحديد موضع الإضافة التي يقترحها المقال.

أولاً: الأسس النظرية لتفسير الانتقال من القوة إلى المبادرة

تثير العلاقة بين القوة والسياسة الخارجية إشكالا يتجاوز قياس ما تمتلكه الدولة من موارد إلى تفسير الكيفية التي تتحول بها هذه الموارد إلى قدرة فعلية على التأثير وبدء الفعل. فالموارد الاقتصادية والعسكرية والديمقراطية والجغرافية تحدد مجالا من الإمكانيات، لكنها لا تفسر بمفردها توقيت التحرك، أو اختيار مجاله، أو القدرة على استدامته. ولذلك يتطلب تفسير المبادرة الانتقال من مفهوم القوة بوصفها رصيда مملوكا إلى تحليل الشروط التي تجعلها قابلة للتعبئة والتحويل والاستخدام السياسي. ومن هذا المنطلق، تتكامل إسهامات الواقعية البنوية والواقعية الكلاسيكية الجديدة وتحليل السياسة الخارجية ونظرية الدور وأدبيات الدول الصغيرة في بناء أساس نظري يربط بين الموارد والقدرة على المبادرة.

أولاً: القوة المادية وحدود الانتقال المباشر من الموارد إلى السلوك

تمثل الموارد المادية نقطة البداية في تفسير قدرة الدولة على العمل الخارجي، لأنها تحدد جزءا مهما من القيود والخيارات التي تواجهها. فقد جعلت الواقعية البنوية توزيع القدرات عنصرا أساسيا في بنية النظام الدولي، واعتبرت اختلاف الدول في قدراتها أساسا لاختلاف مواقعها النسبية وإمكاناتها داخل النظام⁵⁴. ومن ثم، تمنح الموارد الاقتصادية والعسكرية والديمقراطية الدولة قاعدة أوسع لتحمل تكاليف السياسة الخارجية وتوسيع مجموعة الخيارات التي يمكن لصانع القرار الاختيار بينها.

غير أن اتساع الموارد لا يحدد بصورة تلقائية شكل السياسة الخارجية أو درجة مبادرتها. فالمورد يحدد ما يمكن فعله أكثر مما يحدد ما ستفعله الدولة فعلا؛ إذ تبقى بين القدرة والسلوك عمليات تتعلق بتقدير البيئة الخارجية، وتعبئة الموارد، وترتيب الأولويات، واختيار الأدوات. ولذلك قد تختلف سياسات دول تتقارب في بعض قدراتها المادية، كما قد تحقق دولة محدودة الموارد تأثيرا نوعيا في مجال معين إذا أحسنت تركيز قدراتها المتاحة.

ويتربط على ذلك ضرورة التمييز بين القوة الكامنة والقوة المستخدمة. فالأولى تعبر عن الموارد المتاحة، بينما تشير الثانية إلى الجزء الذي تستطيع الدولة تعبئته وتوجيهه نحو أهداف خارجية محددة. ولا يقلل هذا التمييز من أهمية الموارد، بل يعيد تحديد موقعها في التفسير: فهي شرط يحدد نطاق الإمكان، لكنها ليست سببا كافيا للمبادرة. ومن هنا يصبح السؤال الأكثر دقة ليس مقدار ما تمتلكه الدولة فحسب، وإنما مقدار ما تستطيع تحويله مما تمتلكه إلى قدرة سياسية قابلة للاستخدام.

ثانياً: الواقعية الكلاسيكية الجديدة: من الموارد المتاحة إلى القدرة القابلة للتعبئة

قدمت الواقعية الكلاسيكية الجديدة مدخلا مهما لتجاوز العلاقة المباشرة بين توزيع القدرات والسلوك الخارجي. فهي تنطلق من أهمية القوة المادية، لكنها تفترض أن أثرها في السياسة الخارجية غير مباشر، لأن الضغوط والحوافز النظامية تمر عبر متغيرات تقع على مستوى الدولة، وفي مقدمتها إدراكات صناع القرار وبنية الدولة وقدرتها على تعبئة الموارد⁵⁵، وبذلك تنتقل القوة من كونها متغيرا ينتج السلوك بصورة آلية إلى كونها موردا يحتاج إلى عملية داخلية ترجمه إلى خيارات سياسية.

وتزداد أهمية هذا المنظور عندما يتعلق التحليل بالقدرة الفعلية للدولة على الوصول إلى مواردها. فالدولة لا تستخدم في سياستها الخارجية مجموع ما يوجد داخل اقتصادها ومجتمعها، وإنما الجزء الذي تستطيع مؤسساتها استخراجها وتعبئته وتخصيصه.

⁵⁴ Kenneth N, Waltz. Op. Cit., p. 97.

⁵⁵ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

ويؤكد Taliaferro، في إطار نموذج الدولة الاستخراجية للموارد، أن قوة الدولة ترتبط بقدرتها النسبية على استخراج الموارد من المجتمع وتعبئتها، وأن هذه القدرة تتأثر بالمؤسسات الداخلية للدولة⁵⁶.

ومن ثم، يصبح الفرق بين الدول متعلقا ليس فقط بحجم الموارد، بل أيضا بقابلية الموارد للتحويل. فقد تمتلك دولة موارد واسعة لكنها تواجه صعوبة في تعبئتها أو تخصيصها بالسرعة المطلوبة، بينما تستطيع دولة ذات قاعدة أصغر تركيز ما لديها حول عدد محدود من الأولويات. ومع ذلك، تظل الواقعية الكلاسيكية الجديدة بحاجة إلى استكمال عندما يكون المتغير المراد تفسيره هو المبادرة؛ إذ إن تفسير قدرة الدولة على تعبئة الموارد لا يوضح بمفرده لماذا تستخدمها لفتح مسار سياسي جديد، أو لماذا توجهها نحو وظيفة خارجية بعينها. وهنا يصبح تحليل عملية صنع السياسة الخارجية ضروريا.

ثالثا: المؤسسات وصناعة القدرة التنفيذية

لا تنتقل الموارد من حالة الإمكان إلى السياسة الفعلية من دون مؤسسات قادرة على جمع المعلومات، وصياغة البدائل، وتخصيص الموارد، والتنسيق بين الأدوات، ومتابعة التنفيذ. ولذلك تمثل القدرة المؤسسية حلقة أساسية بين امتلاك الموارد وإنتاج السلوك. ولا تقاس هذه القدرة بحجم الجهاز الإداري، وإنما بقدرته على تحويل الموارد المتاحة إلى قرارات وأدوات يمكن تشغيلها بصورة منسقة وفي الوقت المناسب.

ويكشف تحليل السياسة الخارجية أهمية هذه الحلقة لأنه ينقل الاهتمام من الدولة بوصفها فاعلا موحدا إلى العمليات والفاعلين الذين ينتجون القرار. فوجود موارد وفرصة خارجية لا يعني أن المؤسسات ستنتج استجابة موحدة؛ إذ يمكن أن يؤدي اختلاف المعلومات أو الأولويات أو الصلاحيات إلى تعدد البدائل وتأخير القرار. كما يلفت المنظور البيروقراطي الانتباه إلى أن السياسة الخارجية قد تكون محصلة لتفاعل مؤسسات متعددة، بما يجعل نوعية التنسيق بينها عنصرا مؤثرا في القدرة على تحويل الإمكانيات إلى أفعال.

لكن المؤسسات لا تعمل بصورة مستقلة عن القيادة. فقد أظهرت دراسات تحليل السياسة الخارجية أن خصائص صناع القرار يمكن أن تؤثر في كيفية تعامل الدولة مع البيئة الدولية. وتبين Hermann أن خصائص القادة ترتبط بأنماط مختلفة من التوجه نحو السياسة الخارجية، وأن الاختلاف في بعض السمات الشخصية يمكن أن ينعكس على أنماط السلوك الخارجي⁵⁷. ولا يعني ذلك اختزال السياسة الخارجية في شخصية القائد، وإنما إدراج القيادة بوصفها جزءا من العملية التي تدرك من خلالها الفرص وترتب الأولويات ويتخذ القرار.

وعليه، فإن القدرة المؤسسية تعني في هذا البحث القدرة على الربط بين الموارد والمعلومات والقرارات والتنفيذ. وقد تكون المؤسسات كبيرة لكنها بطيئة أو منقسمة، كما قد تكون أكثر محدودية لكنها قادرة على التنسيق والاستمرارية. ومن ثم، لا تكفي القدرة على التنفيذ وحدها لإنتاج المبادرة؛ فالدولة تحتاج أيضا إلى تحديد الاتجاه الذي ينبغي أن تستخدم فيه هذه القدرة، وهو ما يفتح المجال أمام التماسك الاستراتيجي وتصور الدور الوطني.

رابعا: التماسك الاستراتيجي وتصور الدور الوطني

يشير التماسك الاستراتيجي إلى قدرة الدولة على إقامة علاقة مستقرة نسبيا بين تعريف مصالحها، وترتيب أولوياتها، واختيار الأدوات التي تتناسب معها. فالمبادرة لا تقاس بكثرة الانخراط في الملفات، لأن توزيع الموارد على أهداف متباعدة قد يؤدي إلى تشتيتها، بينما يسمح التركيز الانتقائي ببناء خبرة وتراكم سياسي في مجالات محددة. وبذلك لا تكون الدولة المبادرة بالضرورة الأكثر نشاطا، وإنما الأكثر قدرة على توجيه نشاطها داخل أولويات مترابطة والمحافظة على استمراريته.

⁵⁶ Jeffrey W. Taliaferro. "State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State." *Security Studies*, vol. 15, no. 3, 2006, p. 464.

⁵⁷ Margaret G. Hermann. "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders." *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 1, 1980, p. 8.

ويتفاعل هذا البعد مع تصور الدور الوطني، الذي يوفر اتجاهها أكثر تحديدا لاستخدام الموارد. فقد عرّف Holsti تصورات الدور الوطني من خلال تصورات صناع القرار للقرارات والالتزامات والأفعال والوظائف التي يرونها ملائمة لدولتهم داخل النظام الدولي أو الإقليمي⁵⁸. وبذلك يسهم تصور الدور في تفسير لماذا تختار دولة الاستثمار في الوساطة، مثلا، بينما تختار أخرى تركيز مواردها في الردع أو التحالفات أو العمل التنموي أو الإنساني.

وتتحدد القيمة التفسيرية للدور بقدر تحوله من تصور إلى ممارسة. فالدولة التي ترى نفسها وسيطا تحتاج إلى استثمار متراكم في الخبرة التفاوضية والثقة وقنوات الاتصال، بينما يتطلب الدور الأمني موارد وأدوات مختلفة. كما ينبغي أن يبقى الدور متناسبا مع الإمكانيات؛ لأن اتساع الطموح بما يتجاوز الموارد والمؤسسات قد ينتج فرطا في التمدد، في حين يمكن أن يؤدي تضيق الدور بصورة مفرطة إلى عدم استثمار القدرات المتاحة.

ومن ثم، تقوم العلاقة بين الموارد والمؤسسات والاستراتيجية والدور على تفاعل متبادل: توفر الموارد الإمكان، وتحوله المؤسسات إلى قدرة تنفيذية، ويحدد التماسك الاستراتيجي أولويات استخدامه، بينما يمنحه تصور الدور اتجاهها وظيفيا. غير أن قدرة الدولة على أداء هذا الدور لا تعتمد على تعريفها الداخلي له فقط، لأن السياسة الخارجية تجري في بيئة من العلاقات المتبادلة، وهو ما يجعل الاعتراف الخارجي والموقع الشبكي جزءا أساسيا من عملية التحويل.

خامسا: الموقع الشبكي والقوة العلائقية

لا تمارس الدولة سياستها الخارجية في فراغ، بل داخل شبكة من العلاقات الثنائية والتحالفات والمؤسسات متعددة الأطراف وقنوات الاتصال. ومن ثم، لا تتحدد قيمة مواردها بما تمتلكه داخليا فقط، بل أيضا بقدرتها على استخدام علاقاتها لتوسيع الوصول إلى الفاعلين والمعلومات والأسواق السياسية والدبلوماسية. ويمكن للموقع الشبكي، بهذا المعنى، أن يرفع القيمة السياسية لمورد محدود إذا منح الدولة وظيفة يحتاج إليها الآخرون.

ويتضح ذلك بصورة خاصة في أدبيات الدول الصغيرة، التي تتحدى مساواة صغر الحجم بانعدام القدرة على التأثير. فقد يكتسب الفاعل الأصغر نفوذا من مورد نوعي يمتلكه، أو من علاقته بفاعل أقوى، أو من العمل الجماعي عبر المؤسسات والائتلافات. ويميز Long في هذا السياق بين القوة الذاتية أو الجوهرية، والقوة المشتقة، والقوة الجماعية، بما يوضح تعدد الطرق التي تستطيع بها الدول الصغيرة بناء التأثير خارج القياس الكلي لمواردها⁵⁹.

ولا يعني ذلك أن العلاقات الخارجية تعوض تماما نقص الموارد. فعدد العلاقات في ذاته ليس دليلا على النفوذ، كما أن الارتباط الكثيف بفاعل واحد قد يزيد التبعية بدل أن يعزز المبادرة. وتنبع قيمة الموقع الشبكي من نوعية الروابط وتنوعها ووظيفتها، ومن قدرة الدولة على استخدامها للوصول إلى أطراف مختلفة، أو بناء الثقة، أو الربط بين فاعلين لا يتواصلون مباشرة، أو حشد التأييد حول قضية محددة.

وبذلك تعمل القوة العلائقية بوصفها مضاعفا للقدرة أكثر من كونها بديلا عن الموارد. فالموقع الشبكي يكتسب قيمته عندما يقترن بموارد قابلة للتعبئة، ومؤسسات تستطيع استخدامها، وأولويات متماسكة، ودور يمكن تحويله إلى وظيفة تحظى بالقبول الخارجي. ومن هنا لا يمكن عزل الشبكات عن بقية عناصر عملية التحويل.

وتتقود هذه المراجعة إلى فجوة نظرية محددة: لا يقدم حجم القوة، أو المؤسسات، أو القيادة، أو الدور، أو الشبكات، كل على حدة، تفسيراً كافياً للمبادرة الخارجية. فتوزيع القدرات يحدد نطاق الإمكان، والواقعية الكلاسيكية الجديدة توضح أن أثر الموارد يمر عبر الدولة، وتحليل السياسة الخارجية يكشف كيفية إنتاج القرار وتنفيذه، ويحدد تصور الدور اتجاه استخدام القدرة، بينما توضح أدبيات الدول الصغيرة والقوة العلائقية كيفية تعظيمها من خلال العلاقات. وتتمثل المشكلة النظرية، إذن، في تفسير عملية الاتصال بين هذه المستويات: كيف تنتقل الموارد من كونها قدرات كامنة إلى موارد قابلة للتعبئة، ثم إلى أدوات مؤسسية

⁵⁸ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 244.

⁵⁹ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

موجهة استراتيجيا، ومرتبطة بدور وطني، وقابلة للتفعيل داخل شبكة من العلاقات؟ ومن هذه الفجوة ينطلق القسم التالي لضبط مفهوم المبادرة الخارجية وتمييزه عن النشاط والفاعلية والاستقلالية، قبل بناء النموذج السببي الذي يفسر كيفية إنتاجها.

ثانيا: بناء مفهوم المبادرة وتمييزه عن المفاهيم المتداخلة

بعد تحديد الأسس النظرية التي تفسر انتقال الموارد من مجرد إمكانات إلى قدرة قابلة للاستخدام، يصبح من الضروري ضبط المتغير الذي تسعى الدراسة إلى تفسيره. فالمبادرة كثيرا ما تستخدم في أدبيات السياسة الخارجية بالتبادل مع النشاط أو التأثير أو القيادة أو الاستقلالية، مع أن هذه المفاهيم تشير إلى أبعاد مختلفة من السلوك الخارجي. ويؤدي هذا التداخل إلى مشكلة منهجية مباشرة: فإذا لم يكن واضحا ما الذي يعد مبادرة، يصبح من الصعب تحديد أسبابها أو قياسها أو مقارنتها بين الحالات. ولذلك تنطلق الدراسة من تعريف المبادرة بوصفها قدرة الدولة على بدء فعل سياسي أو دبلوماسي، أو إدخال قضية إلى الأجندة، أو إعادة صياغة مسار قائم، أو إنشاء إطار جديد للتفاعل، قبل أن يصبح التحرك مجرد استجابة مفروضة عليها من فاعلين أو أحداث خارجية. ولا يشترط هذا التعريف نجاح المبادرة في تحقيق أهدافها، لكنه يشترط أن يكون للدولة دور قابل للتحديد في إنتاج الفعل واتجاهه.

أولا: المبادرة بوصفها قدرة على بدء الفعل وصناعة الأجندة

تحدد المبادرة، أولا، من خلال مصدر الفعل. فالدولة المبادرة لا تكتفي بالتفاعل مع قرارات الآخرين، وإنما تسهم في إنشاء مسار سياسي أو دبلوماسي لم يكن قائما بالصورة نفسها قبل تدخلها. ولا يعني ذلك أن الدولة تعمل خارج القيود النظامية؛ فالقوة النسبية والبيئة الدولية تظل تحددان نطاق ما تستطيع الدولة القيام به، لكن أثرهما لا ينتقل مباشرة إلى السياسة الخارجية، بل يتوسطه مستوى الدولة وإدراك صناع القرار وقدرتهم على تحويل الفرص إلى خيارات 60. ومن ثم، قد تنشأ المبادرة داخل ظرف فرضته البيئة الخارجية، لكن ما يميزها هو أن الدولة لا تكتفي بالتكيف معه، بل تحاول إعادة تشكيله.

ويرتبط بذلك عنصر التوقيت. فالمبادرة تفترض أن تتحرك الدولة في مرحلة تسمح لها بالتأثير في تعريف المشكلة أو في شكل التعامل معها، لا بعد أن تكون خياراتها قد تحددت بالكامل بفعل الأطراف الأخرى. ولهذا لا يكفي وجود التحرك في ذاته؛ بل ينبغي النظر إلى موقعه داخل التسلسل السياسي: هل دخلت الدولة بعد أن تحددت الأجندة، أم أسهمت في تحديدها؟ وهل اقترحت إطارا جديدا للعمل، أم نفذت خيارا سبق أن وضعه فاعلون آخرون؟

أما العنصر الثالث فهو صناعة الأجندة. فالمبادرة تتجاوز الإعلان أو المشاركة الدبلوماسية إلى القدرة على جعل قضية معينة موضوعا للتفاوض، أو تغيير طريقة صياغتها، أو فتح قناة بين فاعلين، أو جمع أطراف حول إطار لم يكن قائما من قبل. ولهذا ترتبط المبادرة بالوكالة السياسية أكثر من ارتباطها بحجم النشاط؛ إذ قد يكون تحرك واحد قادرا على تغيير بنية التفاعل بدرجة أكبر من سلسلة طويلة من الاجتماعات والزيارات التي تجري داخل أجندة وضعها الآخرون.

وتقتضي المبادرة، أخيرا، قدرا من الاستمرارية. فالتحرك المنفرد أو الإعلان الظرفي لا يكفيان لإثبات وجود نمط مبادر ما لم يتبعهما تخصيص للموارد، وتنسيق للأدوات، واستمرار يسمح بتمييز السياسة عن الموقف المؤقت. وهذا الشرط مهم لأن الدراسة لا تبحث في الحوادث الدبلوماسية المنعزلة، وإنما في قدرة الدولة على تحويل المبادرة إلى اتجاه يمكن تتبع آلياته داخل السياسة الخارجية.

ثانيا: المبادرة والنشاط الخارجي

يعد التمييز بين المبادرة والنشاط الخارجي ضروريا لأن ارتفاع كثافة الحركة الدبلوماسية لا يكشف في ذاته عن مصدرها أو اتجاهها. فقد تكون الدولة شديدة النشاط لأنها تواجه سلسلة من الأزمات أو الضغوط، فتتكاثر زيارات مسؤوليها واتصالاتهم ومشاركاتهم الدولية من دون أن تكون صاحبة الأجندة التي تتحرك داخلها. وفي المقابل، قد تكون دولة أقل كثافة من حيث عدد التحركات، لكنها تنجح في لحظة معينة في إنشاء مسار تفاوضي أو إعادة تعريف قضية بما يجعل أثرها في الأجندة أكبر.

ومن ثم، يقيس النشاط حجم الحركة، بينما تقيس المبادرة مصدر الحركة وقدرتها على تشكيل الاتجاه. وهذه التفرقة تتفق مع الحاجة التي تبرزها الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى عدم استنتاج السلوك الخارجي مباشرة من حجم القدرات، لأن أثر الموارد يمر عبر عمليات داخلية تحدد كيفية استخدامها وتوقيت ذلك الاستخدام⁶¹. فكما لا تكفي الموارد لقياس القدرة الفعلية، لا تكفي كثافة التحركات لقياس المبادرة.

ولهذا لا يصلح عدد الزيارات الرسمية، أو الاتفاقات، أو المؤتمرات، أو البيانات المشتركة مؤشرا مستقلا على المبادرة. ويمكن استخدام هذه العناصر بوصفها أدلة مساعدة، لكن ينبغي ربطها بأسئلة أخرى: من اقترح التحرك؟ وفي أي توقيت؟ وهل غير مسار القضية؟ وهل أنشأ إطارا جديدا أم دخل ضمن إطار موجود؟ وهل استمر بعد لحظة الإعلان؟ وبذلك ينتقل القياس من العدد الكمي للحركة إلى تحليل وظيفة هذه الحركة داخل عملية السياسة الخارجية.

ويكتسب هذا التمييز أهمية خاصة عند دراسة الدول الصغيرة، لأن بعض استراتيجياتها الخارجية تقوم على التخصص بدل الانتشار الواسع. فقد بين Long أن تأثير الدولة الصغيرة لا يعتمد حصرا على الحجم الكلي لقدراتها، وإنما قد ينتج من موارد محددة أو علاقات أو ترتيبات جماعية تمنحها نفوذا في مجال بعينه⁶². ولذلك قد يكون التركيز على ملف واحد أكثر دلالة على المبادرة من كثافة دبلوماسية موزعة على ملفات كثيرة من دون قدرة على تشكيل أي منها.

ثالثا: المبادرة والفاعلية

إذا كانت المبادرة تختلف عن النشاط، فإنها تختلف أيضا عن الفاعلية. فالمبادرة تجيب أساسا عن سؤال: من بدأ الفعل أو أسهم في تشكيل الأجندة؟، في حين تجيب الفاعلية عن سؤال آخر: إلى أي مدى تحققت الأهداف التي سعت إليها الدولة؟. وقد تجتمع المبادرة والفاعلية، لكن وجود إحداها لا يضمن وجود الأخرى.

فالدولة قد تطلق وساطة أو تطرح إطارا تفاوضيا جديدا وتنجح في إدخاله إلى الأجندة، لكنها لا تستطيع فرض النتيجة النهائية على الأطراف. كما يمكن أن تفشل المبادرة بسبب رفض الآخرين، أو تغير البيئة الدولية، أو عدم واقعية الأهداف، أو ارتفاع تكلفة الاستمرار. ولا يلغي ذلك حقيقة أنها كانت صاحبة الفعل الأول أو أسهمت في إعادة تشكيل مسار القضية. وعلى العكس، قد تحقق دولة نتائج جيدة في إدارة أزمة أو تنفيذ اتفاق صاغه الآخرون من دون أن تكون صاحبة المبادرة الأصلية. ويترتب على ذ

لك أن استخدام النتيجة النهائية وحدها للحكم على وجود المبادرة يؤدي إلى انحياز نحو النجاح؛ إذ تختفي من التحليل المبادرات التي أسهمت في فتح قنوات أو تغيير الأجندة لكنها لم تصل إلى النتيجة المقصودة. كما يؤدي دمج المفهومين إلى افتراض أن كل مبادرة ناجحة بالضرورة، وهو ما يحجب أثر العوامل التي تدخل بعد بدء الفعل، ومنها سلوك الأطراف الأخرى والقدرة على المحافظة على الزخم.

ومن ثم، تتعامل الدراسة مع المبادرة والفاعلية بوصفهما بعدين منفصلين تحليليا. ويجري أولا تحديد ما إذا كانت الدولة قد بدأت الفعل أو أعادت تشكيله، ثم تدرس النتائج في مستوى لاحق. وهذه التفرقة ضرورية خصوصا عند تحليل الوساطة والدبلوماسية التفاوضية، لأن الدولة تستطيع إنشاء إطار للعمل أو توفير قناة اتصال من دون أن تمتلك السيطرة الكاملة على قرارات الأطراف المشاركة.

رابعا: المبادرة والاستقلالية

تختلف المبادرة كذلك عن الاستقلالية؛ فالاستقلالية تشير إلى اتساع هامش الاختيار المتاح للدولة ومدى قدرتها على اتخاذ القرار من دون خضوع حاسم لإرادة فاعل خارجي، بينما تشير المبادرة إلى قدرتها على بدء الفعل أو تشكيل الأجندة. وقد تتداخل الظاهرتان لأن اتساع هامش الاختيار يمكن أن يسهل التحرك المبكر، لكن العلاقة بينهما ليست علاقة تطابق.

⁶¹ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

⁶² Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

فقد تتمتع الدولة بدرجة مرتفعة من الاستقلالية ثم تختار سياسة خارجية حذرة أو دفاعية، فلا تستخدم هامشها الواسع في إطلاق مبادرات. وفي المقابل، تستطيع دولة تواجه قيودا خارجية معتبرة أن تبني مبادرة في مجال معين إذا استطاعت تنويع علاقاتها، أو الاستفادة من التنافس بين الفاعلين، أو تطوير وظيفة متخصصة تقلل من قابلية الاستغناء عنها. وفي هذا السياق، يوضح Long أن النفوذ قد يكون مشتقا من العلاقات أو جماعيا عبر المؤسسات والائتلافات، وليس قائما فقط على الموارد الذاتية للدولة⁶³.

ويعني ذلك أن الاستقلالية يمكن أن تكون شرطا ميسرا للمبادرة لكنها ليست تعريفا لها. كما أن الاعتماد الخارجي لا يلغي المبادرة بالضرورة، وإنما تصبح المسألة متعلقة بمدى تنوع الاعتماد وبقدرة الدولة على استخدام علاقاتها لإيجاد هامش للحركة. وهذا مهم في دراسة الدول الصغيرة التي يصعب افتراض استقلالياتها الكاملة في بيئات أمنية غير متكافئة، لكنها قد تتمتع رغم ذلك بقدرة معتبرة على صناعة الأجندة في مجالات محددة.

ويتصل هذا التمييز أيضا بتصور الدور الوطني، لأن الدولة قد تمتلك هامشا كبيرا من الحرية لكنها لا تستخدمه في المبادرة إذا لم تُرَ.

أن وظيفة معينة تدخل ضمن الدور الذي تحدده لنفسها. فتصورات صناع القرار للوظائف والالتزامات الملزمة للدولة تؤثر في اتجاه السياسة الخارجية واختيار مجالات الانخراط⁶⁴. ومن ثم، فإن الاستقلالية توفر إمكانية الاختيار، بينما يساعد الدور على تفسير اتجاه الاختيار، في حين تشير المبادرة إلى انتقال هذا الاختيار إلى فعل يبدأ أو يعيد تشكيل مسار سياسي.

خامسا: أنماط العلاقة بين المبادرة والفاعلية والاستقلالية

يسمح الفصل بين المفاهيم السابقة ببناء تصور أكثر دقة لأنماط السياسة الخارجية. فالدولة قد تكون مرتفعة المبادرة والفاعلية عندما تنجح في بدء الفعل وتحقيق جانب معتبر من أهدافها، وقد تكون مرتفعة المبادرة منخفضة الفاعلية عندما تطلق مسارات متعددة لكنها لا تستطيع تحويلها إلى نتائج متناسبة. وفي المقابل، يمكن أن تكون منخفضة المبادرة مرتفعة الفاعلية عندما تتعامل بكفاءة مع أجندة لم تكن هي التي وضعتها، بينما يمثل انخفاض المبادرة والفاعلية معا حالة أكثر تقييدا في القدرة على بدء الفعل وفي تحقيق النتائج، ولا ينبغي تحويل هذه الأنماط إلى تصنيفات ثابتة للدول، لأن الدولة نفسها قد تنتقل بينها من ملف إلى آخر ومن مرحلة زمنية إلى أخرى. فالمبادرة ليست خاصية جوهرية ثابتة للدولة، وإنما صفة لسلوكها في قضية وزمن محددين. كما يمكن أن تختلف مستويات الاستقلالية داخل الدولة الواحدة بحسب الملف، لأن درجة الاعتماد على القوى الخارجية أو المؤسسات الدولية ليست متساوية في جميع مجالات السياسة الخارجية.

ويتيح هذا التصور أيضا تجنب الحكم المعياري على المبادرة. فارتفاعها لا يعني بالضرورة أن السياسة أفضل أو أكثر عقلانية؛ إذ قد يقترن النشاط المبادر بطموح يتجاوز الموارد المتاحة، فينتج فرط التمدد. وفي المقابل، قد تكون الاستجابة المتأنية أكثر فاعلية في ظروف معينة. ولذلك لا تستخدم الدراسة المبادرة بوصفها مرادفا للنجاح، وإنما بوصفها متغيرا تحليليا مستقلا يتعلق بمصدر الفعل وقدرة الدولة على تشكيل الأجندة.

وبناء على ذلك، تشغل المبادرة من خلال خمسة مؤشرات مترابطة: مصدر الفعل، وتوقيت التحرك، والقدرة على إدراج قضية أو إعادة صياغتها، وتكامل الأدوات المستخدمة، والاستمرارية والمتابعة. ولا يكفي مؤشر منفرد لإثبات وجودها؛ بل ينبغي أن تظهر مجموعة من الأدلة تسمح بالتمييز بين مبادرة متكاملة وتحرك عابر أو استجابة مفروضة. أما الفاعلية فتقاس بصورة منفصلة من خلال النتائج، في حين تحلل الاستقلالية من خلال هامش الاختيار والقيود المفروضة على القرار.

وبذلك يصبح المفهوم أكثر استعدادا للانتقال إلى المستوى التفسيري. فبعد تحديد ما المقصود بالمبادرة وفصلها عن النشاط والفاعلية والاستقلالية، يمكن طرح السؤال السببي بصورة أدق: لماذا تستطيع بعض الدول بدء الفعل وصناعة الأجندة بينما تعجز

⁶³ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

⁶⁴ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

دول أخرى عن ذلك رغم امتلاكها موارد معتبرة؟ والإجابة عن هذا السؤال تقتضي الانتقال من المفهوم إلى نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية، الذي يوضح كيف تتفاعل الموارد والقدرة المؤسسية والتماسك الاستراتيجي وتصور الدور والموقع الشبكي في إنتاج هذا النوع المحدد من السلوك.

ثالثا: نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية

بعد ضبط مفهوم المبادرة وتمييزه عن النشاط والفاعلية والاستقلالية، ينتقل التحليل من سؤال ما المبادرة؟ إلى السؤال الأكثر تفسيراً: كيف تنتج؟. وتنطلق الدراسة من افتراض أن الموارد لا تتحول بذاتها إلى قدرة على بدء الفعل وصناعة الأجندة، وإنما تمثل نقطة البداية في عملية تحويل تمر عبر مجموعة من الحلقات الداخلية والاستراتيجية والعلائقية. فالقدرة النسبية تضع حدوداً عامة لما تستطيع الدولة القيام به، لكن أثرها في السياسة الخارجية يظل غير مباشر ويخضع لمتغيرات تقع على مستوى الدولة 65. كما أن محدودية الموارد الكلية لا تمنع الدولة من بناء تأثير نوعي إذا استطاعت استخدام موارد محددة أو علاقات أو ترتيبات جماعية بصورة أكثر تخصصاً 66.

ومن ثم، يقترح المقال نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية بوصفه إطاراً سببياً متعدد المستويات يربط بين خمسة مكونات مترابطة: الموارد المتاحة، والقدرة المؤسسية على التحويل، والتماسك الاستراتيجي، وتصور الدور الوطني، والموقع الشبكي واستغلال الفرص الخارجية. ولا تمثل هذه المكونات متغيرات مستقلة تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى، بل حلقات تتحدد قيمة كل منها بمدى اتصالها ببقية عملية التحويل. فالموارد من دون قدرة مؤسسية قد تبقى كامنة، والمؤسسات من دون اتجاه استراتيجي قد تنتج نشاطاً مشتتاً، والدور من دون إمكانات مناسبة قد يبقى طموحاً خطائياً، بينما تفقد الشبكات جانباً من قيمتها إذا لم تمتلك الدولة ما تستطيع تفعيله من خلالها.

أولاً: الموارد المتاحة: من الامتلاك إلى القابلية للاستخدام

تمثل الموارد نقطة البداية في النموذج، لكنها لا تمثل النتيجة التفسيرية النهائية. وتشمل الموارد هنا ما تمتلكه الدولة من قدرات اقتصادية وعسكرية وبشرية وجغرافية، إضافة إلى الموارد الدبلوماسية والمعرفية والرمزية التي يمكن استخدامها في مجالات محددة من السياسة الخارجية. ويظل للقدرة المادية وزن أساسي لأنها تؤثر في موقع الدولة وفي نطاق الخيارات الممكنة أمامها، وهو ما يجعل توزيع القدرات أحد العناصر المركزية في تفسير بنية النظام الدولي 67.

غير أن القيمة السياسية للمورد لا تتحدد بحجمه فقط، وإنما أيضاً بمدى قابليته للتعبئة والاستخدام في المجال المعني. وقد شكلت هذه المسألة أحد التطورات المهمة داخل الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ إذ لا ينتقل أثر القوة المادية بصورة مباشرة إلى السياسة الخارجية، وإنما يتوسطه مستوى الدولة وقدرتها على الوصول إلى الموارد وتعبئتها واستخدامها 68. كما جعل Taliaferro قدرة الدولة على استخراج الموارد وتعبئتها جزءاً مركزياً من تفسير الفجوة بين الموارد الموجودة في المجتمع والقدرة التي تستطيع الدولة استخدامها لأغراضها الاستراتيجية 69.

ويضيف النموذج بعداً آخر إلى فكرة التعبئة، يتمثل في ملاءمة المورد للهدف. فالموارد ليست متجانسة ولا قابلة للتحويل إلى جميع أشكال التأثير بالدرجة نفسها. وقد يكون للمورد المالي مثلاً قيمة مرتفعة في بناء المساعدات أو دعم الوساطة أو إنشاء منصات دبلوماسية، لكنه لا يعوض تلقائياً نقص المصدقية أو غياب الوصول إلى الأطراف. كما قد تتحول الخبرة الدبلوماسية أو الموقع الجغرافي إلى مصدر تأثير نوعي في قضية محددة، على الرغم من أن قيمتهما تبدو محدودة عند استخدام مؤشرات القوة الكلية.

65 Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

66 Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

67 Kenneth N, Waltz. Op. Cit., p. 97.

68 Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

69 Jeffrey W. Taliaferro. Op. Cit., p. 464.

وتظهر أهمية هذا التمييز بوضوح في حالة الدول الصغيرة. ف Long يرفض حصر قدرتها في القياس الإجمالي للموارد، ويبين أن التأثير يمكن أن يقوم على موارد ذاتية محددة، أو على قوة مشتقة من العلاقة مع فاعلين أكبر، أو على قوة جماعية تنشأ عبر المؤسسات والاتلافات⁷⁰. ومن ثم، فإن السؤال في هذه الحلقة ليس فقط ماذا تمتلك الدولة؟، وإنما أي جزء مما تمتلكه يمكن تعبئته، وفي أي مجال، وبأي تكلفة؟. وهذا التحول من قياس المخزون إلى قياس قابلية الاستخدام يمثل الحلقة الأولى في الانتقال من القوة الكامنة إلى المبادرة.

ثانيا: القدرة المؤسسية: تحويل الموارد إلى أدوات

إذا كانت الموارد تحدد قاعدة الإمكان، فإن القدرة المؤسسية تحدد مقدار ما يمكن تحويله من هذا الإمكان إلى أدوات عملية. ويقصد بها قدرة الدولة على جمع المعلومات، وتحديد الأولويات، وصياغة البدائل، وتخصيص الموارد، وتنسيق المؤسسات والأدوات، ثم المحافظة على التنفيذ والمتابعة. ولذلك لا تكفي معرفة حجم الموارد لتفسير المبادرة ما لم يعرف أيضا ما إذا كانت الدولة تمتلك آليات قادرة على جعل هذه الموارد متاحة لصانع القرار في الشكل والتوقيت المناسبين.

وتستند هذه الفكرة إلى منطق الواقعية الكلاسيكية الجديدة الذي يفصل بين القوة النسبية وبين السياسة الخارجية الفعلية، إذ تتوسط العوامل الواقعة على مستوى الدولة انتقال أثر الأولى إلى الثانية⁷¹. وتصبح قدرة الدولة على استخراج الموارد وتعبئتها جزءا من هذا التوسط؛ فالموارد الموجودة اسميا لا تعادل بالضرورة الموارد التي يمكن للدولة حشدتها فعليا لخدمة أهداف خارجية⁷². ومن ثم، لا ينبغي التعامل مع القدرة المؤسسية باعتبارها عنصرا إداريا لاحقا، بل باعتبارها جزءا من تكوين القدرة الخارجية ذاتها.

ولا تقاس هذه القدرة بحجم البيروقراطية أو بعدد المؤسسات. فالتعدد المؤسسي قد يوسع قاعدة المعلومات والخبرة، لكنه قد يؤدي أيضا إلى تضارب التقديرات والاختصاصات إذا غابت آليات التنسيق. وبالمثل، قد تسرع مركزية القرار عملية الانتقال إلى التنفيذ، لكنها لا تضمن في ذاتها جودة المعلومات أو استمرارية السياسة. ولذلك يتمثل المعيار الأدق في قدرة المؤسسات على تحويل تعدد الموارد والفاعلين إلى قرار قابل للتنفيذ ومتابعته عبر الزمن.

وتؤدي هذه الحلقة وظيفة حاسمة في النموذج لأنها تفسر جزءا من التباين بين دول تمتلك موارد متقاربة. فالدولة التي تستطيع نقل الموارد بسرعة من مستوى الإمكان إلى مستوى الأداة، والمحافظة على التنسيق بين الجهات المستخدمة لها، تكون أكثر استعدادا لاستثمار نافذة فرصة قصيرة. أما الدولة التي تواجه فجوة طويلة بين التقدير والقرار والتنفيذ فقد تخسر الفرصة حتى مع امتلاكها موارد أكبر. ولذلك تعمل المؤسسات بوصفها آلية تحويل، لا بوصفها مصدرا مستقلا للمبادرة: فهي تحدد مدى قدرة الدولة على استخدام ما تمتلكه، لكنها لا تحدد بمفردها الاتجاه الذي ينبغي أن تستخدمه فيه.

ثالثا: التماسك الاستراتيجي: توجيه القدرة نحو أولويات قابلة للاستمرار

لا تكفي الموارد القابلة للتعبئة والمؤسسات القادرة على استخدامها إذا ظلت أهداف السياسة الخارجية متعارضة أو موزعة على مجالات لا يجمع بينها اتجاه واضح. ومن هنا تدخل الحلقة الثالثة في النموذج، وهي التماسك الاستراتيجي، الذي يشير إلى درجة الاتساق بين تعريف المصالح، وترتيب الأولويات، واختيار الأدوات، وتقدير التكلفة والمخاطر. فالقضية ليست قدرة الدولة على التحرك فحسب، وإنما قدرتها على تحديد أين ولماذا وكيف ينبغي أن تتحرك.

وتتصل هذه الفكرة بمشكلة التحويل التي تثيرها الواقعية الكلاسيكية الجديدة؛ إذ إن تأثير القوة المادية في السياسة الخارجية لا يكون تلقائيا، وإنما يتطلب قرارات بشأن كيفية تخصيصها وتوجيهها في ظل مجموعة من القيود والفرص⁷³. وتزداد أهمية هذا الاختيار عندما تكون الموارد محدودة، لأن ارتفاع تكلفة توزيعها على عدد كبير من الملفات يدفع الدول الأصغر بصورة خاصة إلى

⁷⁰ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

⁷¹ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

⁷² Jeffrey W. Taliaferro. Op. Cit., p. 464.

⁷³ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

البحث عن مجالات تستطيع أن تحقق فيها أثرا أكبر من وزنها الكلي. ويشير Long إلى أهمية التخصص في كيفية استخدام الدول الصغيرة لمواردها وعلاقاتها، بالنظر إلى محدودية الأشكال التقليدية للقوة المتاحة لها⁷⁴، وبذلك لا يعني التماسك الاستراتيجي الجمود أو عدم تغيير الأدوات، بل يعني استقرارا نسبيا في العلاقة بين الغايات والوسائل. فقد تغير الوسيطة المستخدمة، أو الشريك، أو الأداة المالية أو الدبلوماسية، مع بقاء المجال الاستراتيجي العام مستقرا. وهذه المرونة مهمة للمبادرة لأنها تسمح للدولة بالاستجابة للتحويلات من دون الانتقال المستمر بين أهداف متناقضة أو البدء في كل مرة من نقطة الصفر.

كما يسمح التماسك ببناء تراكم زمني. فالخبرة والمصادقية والشبكات لا تنشأ من تحرك واحد، وإنما من توجيه متكرر للموارد نحو وظائف محددة بما يسمح بتراكم المعرفة والعلاقات والثقة. وفي المقابل، قد يؤدي غياب التماسك إلى ارتفاع النشاط الخارجي مع انخفاض القدرة على بناء مبادرة مستدامة. ومن ثم، لا يقيس النموذج التماسك بعدد التحركات، بل بمدى وجود علاقة يمكن تتبعها بين الأولويات المعلنة وتخصيص الموارد واستمرارية الأدوات.

غير أن تحديد الأولويات لا يفسر بالكامل لماذا تعد الدولة بعض الوظائف مناسبة لها أصلا. فقد تتوفر لدولتين موارد ومؤسسات متقاربة، لكن إحداها تركز على الوسيطة بينما تركز الأخرى على الأمن أو العمل التنموي. وهنا يتقاطع التماسك الاستراتيجي مع تصور الدور الوطني.

رابعا: تصور الدور الوطني: إعطاء الموارد اتجاهها وظيفيا

يؤدي تصور الدور الوطني وظيفية توجيهية في نموذج التحويل، لأنه يربط ما تستطيع الدولة القيام به بما تعتقد أن عليها أو ينبغي لها القيام به. فقد عرّف Holsti تصورات الدور الوطني من خلال تصورات صناع القرار بشأن القرارات والالتزامات والأفعال والوظائف الملائمة لدولتهم في البيئة الدولية⁷⁵ ومن ثم، لا يعبر الدور عن توصيف خارجي للدولة فقط، وإنما عن إطار يساعد صناع القرار على تحديد مجالات الانخراط وأنماط السلوك التي تتناسب مع المكانة التي يتصورونها لدولتهم. وتنبع القيمة التفسيرية لهذا المفهوم من أنه يساعد على تفسير الانتقائية في تخصيص الموارد. فالدولة التي ترى الوسيطة جزءا من دورها الخارجي تميل، إذا كان هذا التصور مستقرا، إلى تخصيص موارد لبناء قنوات الاتصال والخبرة التفاوضية والمحافظة على علاقات مع أطراف مختلفة. أما الدولة التي تعرف دورها من خلال الردع أو الحماية الأمنية فتتجه نحو بنية مختلفة من الموارد والأدوات. وهكذا يسهم الدور في تحويل الاستراتيجية من مجموعة أهداف عامة إلى نمط وظيفي أكثر تحديدا.

ولا يعمل الدور بمعزل عن القدرة. فكلما اتسعت الفجوة بين تصور الدور والموارد والمؤسسات المتاحة، ارتفعت احتمالات أن يتحول الدور إلى طموح يصعب تنفيذه أو المحافظة عليه. وفي الاتجاه المقابل، قد يؤدي تصور شديد الانكماش للدور إلى عدم استثمار موارد يمكن استخدامها في بناء حضور خارجي أكبر. ومن ثم، يفترض النموذج وجود ملائمة نسبية بين الدور والقدرة: الدور يحدد اتجاه تعبئة الموارد، بينما تضع الموارد والمؤسسات حدودا واقعية لما يمكن للدولة أن تدعيه أو تؤديه بصورة مستمرة.

كما أن تصور الدور لا يكتمل من خلال تعريف الذات وحده، لأن الوظائف الخارجية تتطلب تفاعلا مع توقعات وقبول الفاعلين الآخرين. وقد ميز Holsti بين تصورات صناع القرار لأدوار دولتهم وبين مصادر خارجية تسهم في تشكيل موقع الدولة وتوقعات الآخرين تجاه سلوكها⁷⁶. ولهذا قد تعلن الدولة نفسها وسيطا، لكن الدور لا يكتسب قيمة سياسية فعلية ما لم تكن الأطراف مستعدة للتعامل معها بهذه الصفة. وهنا يتحول الاعتراف الخارجي بالدور إلى حلقة تصل التصور الداخلي بالموقع الشبكي الذي تعمل الدولة داخله.

⁷⁴ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

⁷⁵ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

⁷⁶ Ibid., p. 244.

خامسا: الموقع الشبكي واستغلال الفرص: من القدرة الوطنية إلى المبادرة الخارجية

لا تنتج المبادرة بمجرد اكتمال الموارد والمؤسسات والتوجيه والدور داخل الدولة، لأن الفعل الخارجي يحتاج إلى بيئة يستطيع من خلالها الوصول إلى الآخرين والتأثير فيهم. ولذلك يمثل الموقع الشبكي الحلقة التي يجري عبرها تحويل القدرة الوطنية إلى قدرة علائقية. ولا يقصد بالموقع الشبكي مجرد عدد العلاقات الدبلوماسية، وإنما نوع الروابط التي تمتلكها الدولة، ومدى تنوعها، وقدرتها على توفير المعلومات والوصول والثقة وبناء الائتلافات أو الربط بين أطراف متباعدة.

وتوفر أدبيات الدول الصغيرة أساسا مهما لهذا البعد. فالقوة، وفق Long، لا تقتصر على الموارد الذاتية، بل يمكن أن تكون مشتقة من علاقة الدولة بقوة أكبر، أو جماعية ناتجة عن المشاركة في المؤسسات والائتلافات، إضافة إلى الموارد النوعية الذاتية التي تستطيع الدولة توظيفها⁷⁷، وهذا يفسر كيف يمكن لموقع علائقي مناسب أن يزيد القيمة السياسية لمورد محدود، أو أن يمنح الدولة إمكانية الوصول إلى فاعلين لا تستطيع مواردها المادية وحدها إجبارهم على التعاون.

لكن الشبكات لا تنتج المبادرة بصورة مستقلة. فوجود علاقات واسعة لا يضمن القدرة على استخدامها، كما أن الاعتماد المكثف على طرف واحد قد يقيد الحركة بدل أن يوسعها. ولهذا ترتفع القيمة الشبكية عندما تكون الروابط متنوعة ووظيفية وقابلة للتعبئة. وعندما يكون للدولة مورد أو دور يجعل أطراف الشبكة ترى قيمة في استمرار علاقتها بها. ومن ثم، يعمل الموقع الشبكي بوصفه مضاعفا لأثر الموارد والمؤسسات والدور، لا بديلا عنها.

وتتفاعل هذه الحلقة مع الفرص الخارجية. فالتحولات الإقليمية، أو وجود فراغ دبلوماسي، أو تعثر قناة قائمة، أو ارتفاع الطلب على الوساطة، قد يفتح مجالا أمام الدولة للتحرك. غير أن البيئة الخارجية لا تنتج سلوكا موحدا؛ إذ إن أثر الظروف النظامية يمر عبر إدراك الدولة وقدرتها على ترجمتها إلى سياسة، وهي نقطة مركزية في منطق الواقعية الكلاسيكية الجديدة⁷⁸. لذلك قد تواجه دول متعددة الفرصة نفسها، بينما تتمكن دولة واحدة من استثمارها بسبب استعداد مؤسساتها أو وضوح دورها أو موقعها داخل شبكة العلاقات.

وبهذا لا تعامل الفرصة في النموذج بوصفها سببا كافيا، وإنما بوصفها نافذة فعل. فالمبادرة تنشأ عندما تتقاطع فرصة خارجية مع موارد قابلة للتعبئة ومؤسسات قادرة على التحويل واتجاه استراتيجي ودور قابل للتفعيل وشبكات تسمح بالوصول. وإذا غاب أحد هذه الشروط أو تعطل بصورة شديدة، فقد تمر الفرصة من دون مبادرة، أو قد يظهر تحرك أولي يعجز عن الاستمرار.

وبناء على ذلك، يمكن تلخيص النموذج في مسار سببي يبدأ بـ الموارد المتاحة التي تمثل قاعدة الإمكان، ثم ينتقل إلى القدرة المؤسسية على التحويل التي تجعل هذه الموارد قابلة للتعبئة والاستخدام، قبل أن يجري تنظيمها من خلال التماسك الاستراتيجي وتوجيهها وفق تصور الدور الوطني، لتتحول بعد ذلك عبر الموقع الشبكي واستغلال الفرص إلى قدرة فعلية على إنتاج المبادرة الخارجية؛ أي إن المسار يأخذ الصورة الآتية: المبادرة الخارجية ← الموقع الشبكي واستغلال الفرص ← تصور الدور الوطني ← التماسك الاستراتيجي ← القدرة المؤسسية على التحويل ← الموارد المتاحة. ولا تمثل هذه الصيغة تسلسلا ميكانيكيا جامدا، بل خريطة سببية تحدد الوظائف التي ينبغي تتبعها وتسمح بتشخيص الموضع الذي تنجح عنده عملية التحويل أو تتعثر.

كما لا تفترض الخريطة أن كل مرحلة تنتهي قبل بدء المرحلة التالية؛ فالعلاقات بين مكوناتها تفاعلية ويمكن أن تكون تراكمية وعكسية. فالدور الواضح قد يدفع المؤسسات إلى تطوير تخصص جديد، والموقع الشبكي الناجح قد ينتج موارد دبلوماسية وسمعة إضافية، والخبرة المتراكمة في المبادرات السابقة قد تعزز التماسك المؤسسي والاستراتيجي. ولذلك فإن القيمة الأساسية للنموذج لا تكمن في ترتيب المتغيرات بصورة جامدة، وإنما في تحديد عملية التحويل التي تربط بينها.

⁷⁷ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

⁷⁸ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

وتتمثل النتيجة النظرية الأساسية في أن القوة لا تقاس فقط بما تملكه الدولة، بل أيضا بقدرتها على تحويل ما تملكه إلى استخدام سياسي منظم. وهذا يسمح بتجاوز الاختيار بين التفسير المادي والتفسير الداخلي أو العلاني؛ فالموارد تحدد الإمكانيات، ومؤسسات الدولة تحدد قابلية التعبئة، والاستراتيجية والدور يحددان اتجاه الاستخدام، بينما تحدد الشبكات والفرص المجال الذي يمكن فيه تحويل القدرة إلى فعل. ومن ثم، يصبح التفاوت في المبادرة نتيجة لاختلاف كفاءة ومسار عملية التحويل، لا نتيجة آلية لاختلاف حجم الموارد.

غير أن إثبات صلاحية هذا النموذج يتطلب الانتقال من العلاقات المفاهيمية إلى آليات سببية قابلة للتتبع والاختبار. فلا يكفي القول إن المؤسسات أو الدور أو الشبكات مهمة؛ بل ينبغي تحديد ما الذي نتوقع ملاحظته داخل الحالة إذا كانت كل حلقة تؤدي الوظيفة السببية المنسوبة إليها، وكيف يمكن التمييز بين النموذج وبين تفسيرات بديلة. وهذا ما يعالجه القسم التالي من خلال تحويل عناصر النموذج إلى آليات وفرضيات قابلة للفحص.

رابعا: من النموذج النظري إلى الآليات السببية والفرضيات القابلة للاختبار

حدد القسم السابق المكونات التي تربط الموارد بالمبادرة الخارجية، غير أن إثبات القيمة التفسيرية للنموذج لا يتحقق بمجرد بيان وجود علاقة بين هذه المكونات؛ إذ ينبغي تحديد العمليات التي تنتقل عبرها الآثار من حلقة إلى أخرى، وما الأدلة التي نتوقع العثور عليها إذا كانت هذه العمليات تعمل بالفعل. وهنا تكتسب فكرة الآلية السببية أهميتها، لأنها تحول النموذج من مجموعة علاقات مفاهيمية إلى سلسلة من العمليات القابلة للتتبع داخل الحالات. ويعرف تتبع العمليات من خلال الفحص المنهجي للأدلة التشخيصية في ضوء الأسئلة والفرضيات، مع إيلاء أهمية خاصة للتسلسل السببي الذي تقع داخله الملاحظات⁷⁹. كما ينطلق Beach و Pedersen من فهم تتبع العمليات باعتباره منهجا لدراسة الآليات السببية التي تصل الأسباب بالنتائج⁸⁰.

وبناء عليه، لا يختبر النموذج بالسؤال عما إذا كانت الدولة تمتلك الموارد والمؤسسات والدور والشبكات في الوقت نفسه، وإنما بالسؤال عما إذا كانت الأدلة تكشف أن الموارد جرى تعبئتها، ثم ترجمتها مؤسسيا، ثم توجيهها استراتيجيا ووظيفيا، ثم تفعيلها علانيا عند ظهور فرصة تسمح ببدء الفعل. وتكمن أهمية هذا الانتقال في أنه يسمح بالتمييز بين العناصر المصاحبة للمبادرة والعناصر التي شاركت فعليا في إنتاجها، وهو جوهر الانتقال من الوصف إلى الاستدلال السببي في تتبع العمليات⁸¹.

أولا: آلية تعبئة الموارد: من الإمكان المتاح إلى القدرة القابلة للتخصيص

تبدأ عملية التحويل عندما تنتقل الموارد من مجرد وجودها داخل الدولة إلى إمكانات قابلة للتعبئة والتخصيص لخدمة هدف خارجي محدد. فحجم الاقتصاد أو الموارد المالية أو القدرات العسكرية والدبلوماسية لا يكشف وحده عن مقدار ما يستطيع صانع القرار استخدامه في قضية معينة. وهذا التمييز بين القوة المتاحة والقوة القابلة للاستخدام يتسق مع منطق الواقعية الكلاسيكية الجديدة الذي يرى أن القوة المادية النسبية تؤثر في السياسة الخارجية بصورة غير مباشرة، وأن أثرها يمر عبر متغيرات تقع على مستوى الدولة⁸².

وتتضمن آلية التعبئة ثلاث عمليات مترابطة: إدراك المورد ذي الصلة بالمشكلة، وإتاحته لصانع القرار، ثم تخصيصه في التوقيت المناسب. فوجود المورد لا يضمن أن تنظر إليه الدولة باعتباره أداة قابلة للاستخدام، كما أن إدراك فائدته لا يكفي إذا تعذر تخصيصه أو تحمل تكلفته. ولهذا يمكن أن تتفاوت قدرة دولتين على المبادرة رغم تقاربهما في الموارد الاسمية، لأن الاختلاف يقع في الجزء الذي يمكن بالفعل تحويله إلى خيارات عملية. ويعزز هذا المنطق تصور الواقعية الكلاسيكية الجديدة للدولة بوصفها وسيطا بين القدرات النظامية والسياسة الخارجية، بدل اعتبار الموارد مدخلا ينتج السلوك مباشرة⁸³.

⁷⁹ David, Collier. "Understanding Process Tracing." *PS: Political Science & Politics*, vol. 44, no. 4, 2011, p. 823.

⁸⁰ Derek, Beach, and Rasmus Brun, Pedersen. *Process-Tracing Methods: Foundations and Guidelines*. 2nd ed., University of Michigan Press, 2019, p. 1.

⁸¹ David, Collier. Op. Cit., p. 823.

⁸² Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

⁸³ Ibid., p. 146.

وتصبح السرعة جزءا من هذه الآلية عندما تكون الفرصة الخارجية محدودة زمنيا. فالدولة التي تحتاج إلى فترة طويلة لتعبئة مواردها قد تمتلك إمكانات كبيرة لكنها تصل متأخرة إلى المجال الذي كان يسمح لها بالمبادرة. وعلى العكس، يمكن لدولة ذات موارد أقل أن تحقق أفضلية سياسية إذا استطاعت تخصيصها بصورة مبكرة ومركزة. ولذلك لا ينبغي قياس التعبئة بالحجم فقط، بل بمدى إتاحة الموارد المناسبة، في التوقيت المناسب، للغرض المناسب.

وعليه، يتوقع النموذج، إذا كانت آلية التعبئة تعمل، العثور على أدلة تبين أن صناع القرار لم يكتفوا بإدراك فرصة خارجية، بل حددوا الموارد اللازمة لها واتخذوا قرارات فعلية بإتاحتها وتخصيصها. أما وجود الموارد في غياب هذا الانتقال فلا يكفي لإثبات الآلية. ومن هنا تصاغ الفرضية الأولى:

الفرضية الأولى: (H1) كلما ارتفعت قابلية موارد الدولة للتعبئة والتخصيص، ازدادت قدرتها على المبادرة الخارجية، بصرف النظر عن الحجم المطلق لهذه الموارد.

ثانيا: آلية الترجمة المؤسسية: من الموارد المعبأة إلى الأدوات التنفيذية لا تنتج تعبئة الموارد مبادرة ما لم تتحول إلى أدوات وخطط وقرارات قابلة للتنفيذ. وهنا تعمل المؤسسات بوصفها حلقة ترجمة تربط الإمكان المتاح بالفعل السياسي. فالمال، والخبرة، والمعلومات، والعلاقات الدبلوماسية لا تتحرك بذاتها، وإنما تحتاج إلى ترتيبات تحدد من يستخدمها، ولأي غرض، وبأي تسلسل، وكيف يجري التنسيق بين الجهات المسؤولة عنها. ويظل هذا المستوى منسجما مع افتراض الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن أثر القدرات الخارجية يتشكل من خلال متغيرات تقع على مستوى الدولة⁸⁴.

وتتحقق الترجمة المؤسسية من خلال مجموعة من الوظائف: تحويل المعلومات إلى بدائل، وتحديد الاختصاصات، وتنسيق المؤسسات السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والأمنية، وربط القرار بالموارد اللازمة لتنفيذه، ثم المحافظة على المتابعة بعد إطلاق المبادرة. ولا يعني ذلك أن نمودجا مؤسسيا واحدا هو الأفضل؛ فقد يتحقق التنسيق من خلال هياكل أكثر مركزية أو عبر ترتيبات أكثر توزيعا، ما دام النظام قادرا على إنتاج قرار متماسك وقابل للتنفيذ والاستمرار.

وتساعد أدبيات صنع القرار في تفسير أهمية هذه الحلقة؛ فالنظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ناتجا مؤسسيا يرفض افتراض أن الدولة فاعل موحد يحول تفضيلاته إلى قرار بصورة تلقائية. ولهذا تكتسب الإجراءات التنظيمية، وتوزيع المعلومات، والعلاقة بين مستويات القرار والتنفيذ قيمة تفسيرية مستقلة عند دراسة كيفية تحول الموارد إلى سلوك. ولا يحتاج النموذج هنا إلى افتراض أن المؤسسات هي السبب الوحيد، بل ينظر إليها باعتبارها الآلية التي تجعل الموارد السياسية قابلة للاستخدام المنظم. ويتوقع النموذج، إذا كانت هذه الآلية فاعلة، ظهور أدلة على انتقال واضح من تحديد الموارد إلى صياغة أدوات عملية، وعلى وجود تنسيق يسمح بالحفاظ على اتجاه المبادرة وتقليل التناقض بين الجهات المعنية. أما وجود جهاز إداري كبير أو مؤسسات متعددة من دون دليل على هذه الوظائف فلا يكفي لاعتبار القدرة المؤسسية مرتفعة. ومن هنا تصاغ الفرضية الثانية:

الفرضية الثانية: (H2) كلما ارتفعت قدرة المؤسسات على التنسيق وترجمة الموارد إلى أدوات تنفيذية، تقلصت الفجوة بين إدراك الفرصة والتحرك، وازدادت استمرارية المبادرة الخارجية.

ثالثا: آلية التوجيه الاستراتيجي وتصور الدور الوطني

بعد أن تصبح الموارد قابلة للتعبئة والتنفيذ، تبقى مسألة اتجاه استخدامها. فالدولة لا تستطيع الاستثمار في جميع القضايا بالدرجة نفسها، ولا تنتج المبادرة من مجرد توفر أدوات متعددة؛ بل تحتاج إلى عملية اختيار تحدد القضايا التي تستحق الأولوية، ومستوى الالتزام الممكن، ونوعية الأدوات المناسبة. ولهذا تعمل آلية التوجيه الاستراتيجي على ربط القدرة التنفيذية بمجموعة محددة من الغايات، بما يمنع تحول ارتفاع القدرة إلى مجرد كثافة في النشاط الخارجي.

⁸⁴ Ibid., p. 146.

ويتداخل التوجيه الاستراتيجي هنا مع تصور الدور الوطني. ف Holsti يربط تصور الدور بتصورات صناع القرار بشأن التوجهات أو الوظائف الملائمة لدولتهم في البيئة الخارجية، وهو ما يمنح الدور وظيفة تفسيرية في فهم اتجاه السياسة الخارجية⁸⁵. وتبرز الأدبيات اللاحقة المستندة إلى Holsti أيضا البعد التفاعلي بين تصورات الذات وتوقعات الآخرين في تشكل الأدوار الخارجية. وبذلك تعمل الاستراتيجية والدور على مستويين متكاملين: يجيب التماسك الاستراتيجي عن سؤال ما الأولويات التي ينبغي تركيز الموارد فيها؟، بينما يجيب تصور الدور عن سؤال ما الوظيفة التي ترى الدولة نفسها مؤهلة أو مطالبة بأدائها؟. فإذا ارتبط الاثنان، يصبح تخصيص الموارد أكثر قابلية للاستمرار؛ أما إذا تناقضا، فقد تسعى الدولة إلى أداء وظيفة لا تدعمها أولوياتها أو مواردها، أو تمتلك أدوات من دون إطار واضح يحدد كيفية استخدامها.

ولا يكفي مع ذلك أن يتبنى صانع القرار تصورا معيناً للدور داخليا. فالأدوار الخارجية، وبخاصة الوساطة أو الربط أو القيادة، تتأثر أيضا باستجابة الأطراف الأخرى، وهو ما يجعل العلاقة بين تصور الذات والتوقعات الخارجية جزءا من قدرتها على التحول إلى ممارسة فعلي⁸⁶. ولهذا يجب البحث داخل الحالة عن أدلة على أن تصور الدور لم يبق خطا، وإنما انعكس في تخصيص الموارد، واختيار القضايا، وتكرار نمط معين من الأدوات، ووجد قدرا من القبول الخارجي.

ومن ثم، تصاغ الفرضية الثالثة على النحو الآتي:

الفرضية الثالثة: (H3) كلما كان تصور الدور الوطني واضحا ومستقرا ومتسقا مع الموارد والأولويات الاستراتيجية ويحظى بقدر من الاعتراف الخارجي، ازدادت احتمالات إنتاج مبادرة متماسكة ومستدامة؛ بينما يزيد عدم التناسب بين الدور والقدرة من احتمالات التشتت أو فرط التمدد.

رابعا: آلية التحويل الشبكي: من القدرة الوطنية إلى النفوذ العلائقي

لا تصبح الأدوات الوطنية مبادرة خارجية بمجرد اكتمالها داخليا، لأنها تحتاج إلى المرور عبر مجال علائقي يربط الدولة بالفاعلين الذين تستهدف التأثير فيهم. وتعمل آلية التحويل الشبكي عندما تستخدم الدولة علاقاتها للوصول إلى الأطراف، ونقل المقترحات، والحصول على المعلومات، وبناء الدعم، وتخفيض تكاليف الاتصال، أو الربط بين فاعلين لا يمتلكون قنوات مباشرة فيما بينهم. وتكتسب هذه الآلية أهمية أكبر في حالة الدول الصغيرة، لأن محدودية الموارد الكلية تجعل قدرتها على التأثير مرتبطة بدرجة أكبر بكيفية استخدام موارد محددة وعلاقات خارجية. وبين Long أن الدول الصغيرة تستطيع اكتساب نفوذ عبر موارد ذاتية نوعية، أو قوة مشتقة من علاقتها بفاعلين أقوى، أو قوة جماعية من خلال المؤسسات والاتلافات⁸⁷. وهذا يعني أن الموقع العلائقي يمكن أن يزيد القيمة السياسية لمورد لا يملك وزنا كبيرا عند قياسه بصورة منفصلة.

غير أن التحويل الشبكي لا يساوي كثرة العلاقات. فالشبكة ذات القيمة هي التي تمنح الدولة وصولا وظيفيا، وتسمح لها بالحركة بين أطراف مختلفة، وتوفر لها إمكانية حشد التأييد أو تخفيض التبعية إلى فاعل واحد. ولهذا قد تكون شبكة محدودة العدد عالية القيمة إذا وضعت الدولة في موقع يسمح لها بالربط بين أطراف منفصلة، بينما تكون شبكة واسعة قليلة الأثر إذا ظلت العلاقات سطحية أو غير قابلة للتعبئة.

كما يفترض النموذج علاقة تبادلية بين الدور والشبكات: فالدور المقبول يساعد الدولة على بناء العلاقات اللازمة لأدائه، بينما يؤدي تكرار الأداء الناجح إلى تعزيز الثقة والموقع الشبكي. ومن ثم، قد تتحول المبادرات السابقة نفسها إلى رأس مال علائقي يزيد القدرة على المبادرة لاحقا. ولا يعني ذلك وجود دائرة نجاح تلقائية، لأن فقدان الثقة أو تغير العلاقات يمكن أن يضعف الموقع نفسه.

ومن هنا تصاغ الفرضية الرابعة:

⁸⁵ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

⁸⁶ Ibid., p. 246.

⁸⁷ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

الفرضية الرابعة: (H4) كلما كان موقع الدولة الشبكي أكثر تنوعا وفائدة وقابلية للتعبئة، ازدادت قدرتها على مضاعفة أثر مواردها، وتوسيع الوصول إلى الفاعلين، وتقليل التبعية، بما يرفع احتمالات إنتاج المبادرة الخارجية.

خامسا: آلية استغلال الفرص والفصل بين المبادرة ونتائجها

حتى مع توافر الموارد والمؤسسات والاستراتيجية والدور والشبكات، تحتاج المبادرة إلى فرصة يمكن استثمارها. وقد تظهر هذه الفرصة نتيجة أزمة، أو فراغ دبلوماسي، أو تعثر إطار تفاوضي قائم، أو تغير في مواقف القوى، أو ارتفاع الطلب على وسيط أو قناة اتصال. غير أن الفرصة ليست سببا كافيا، لأن الدول التي تتعرض للظرف الخارجي نفسه لا تتحرك بالضرورة بالطريقة نفسها. وهذه النقطة تنسجم مع الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تجعل أثر الظروف النظامية غير مباشر ومشروطا بكيفية ترجمتها على مستوى الدولة⁸⁸.

وتعمل آلية استغلال الفرصة عندما تتعرف الدولة على النافذة المتاحة، وتربطها بدورها وأولوياتها، ثم تعي الأدوات والشبكات قبل أن تغلق. ولذلك يمثل التوقيت جزءا سببيا من المبادرة، لا مجرد خاصية وصفية لها. وقد توجد فرصة موضوعية من دون أن تنتج مبادرة إذا لم تدركها القيادة، أو تأخرت المؤسسات في التحرك، أو لم تتوافر شبكات مناسبة، أو لم يكن الملف منسجما مع تصور الدور.

غير أن نجاح هذه الآلية في إنتاج المبادرة لا يعني بالضرورة نجاح المبادرة في تحقيق نتائجها النهائية. فبعد إطلاق الفعل تدخل متغيرات لا تسيطر عليها الدولة بالكامل، مثل قبول الأطراف، ومقاومة المنافسين، وتحولات البيئة الخارجية، وواقعية الأهداف، وقدرة الفاعلين الآخرين على تعطيل التنفيذ. ولذلك ينبغي الفصل سببيا بين مرحلتين: إنتاج المبادرة، وهو المتغير الذي يفسره نموذج التحويل، وفاعلية المبادرة، التي تتطلب إدخال عوامل إضافية متعلقة بالاستجابة الخارجية والتفاعل اللاحق.

وهذا الفصل أساسي في الاختبار؛ فإذا أطلقت الدولة فعلا جديدا وأسهمت في صناعة الأجندة، ثم تعثر لاحقا بسبب رفض الأطراف، فإن تعثر النتيجة لا ينفي وجود المبادرة. وفي المقابل، لا يدل النجاح النهائي وحده على المبادرة إذا كانت الدولة قد دخلت في مسار أنشأه فاعل آخر. ومن هنا تصبح النتيجة مرحلة تحليلية لاحقة وليست جزءا من تعريف المبادرة.

وتقود هذه العلاقة إلى الفرضية الخامسة والفرضية المكملة:

الفرضية الخامسة: (H5) لا تتحول الفرصة الخارجية إلى مبادرة إلا عندما تقترن باستعداد مؤسسي واستراتيجي وشبكي يسمح بإدراكها وتعبئة الموارد اللازمة لاستثمارها في التوقيت المناسب.

الفرضية المكملة: (H6) ارتفاع المبادرة لا يستلزم ارتفاع الفاعلية؛ إذ تتحدد نتائج المبادرة أيضا بتفاعل الدولة مع مواقف الفاعلين الآخرين والقيود التي تظهر بعد إطلاقها.

وبذلك يصبح كل ملف تطبيقي اختبارا لمسار سببي يبدأ بفرصة خارجية، تليها عملية إدراك وتعبئة الموارد، ثم الترجمة المؤسسية لهذه الموارد إلى أدوات وقرارات قابلة للتنفيذ، قبل أن تخضع لتوجيه استراتيجي ودوروي يحدد اتجاه استخدامها، ثم تنتقل عبر التفعيل الشبكي إلى مستوى المبادرة، وصولا إلى النتائج؛ أي وفق السلسلة الآتية: نتائج ← مبادرة ← تفعيل شبكي ← توجيه استراتيجي ودوروي ← ترجمة مؤسسية ← إدراك وتعبئة الموارد ← فرصة خارجية. ولا يعني مجرد العثور على هذه العناصر داخل الحالة أن الآلية السببية قد ثبتت، بل ينبغي أن تكشف الأدلة عن صلة سببية فعلية بينها، وهو ما يميز تتبع العمليات عن مجرد تقديم سرد تفصيلي أو زمني للأحداث⁸⁹.

ومن ثم، لا نقرأ هذه الصيغة باعتبارها سلسلة ميكانيكية تفترض انتهاء كل مرحلة تماما قبل بدء المرحلة التالية. فبعض العمليات قد تتداخل، وقد تؤدي نتائج مرحلة إلى تعديل سابقتها، كما يمكن للمبادرة الناجحة أن تعزز لاحقا الموقع الشبكي أو القدرة المؤسسية أو تصور الدور. وتستخدم السلسلة، بدلا من ذلك، بوصفها أداة تشخيص سببي تحدد ما ينبغي البحث عنه داخل

⁸⁸ Gideon Rose. Op. Cit., p. 146.

⁸⁹ David, Collier. Op. Cit., p. 823.

الحالة، وترتب الأدلة وفق موقعها في الآلية بدل جمعها في سرد تاريخي غير مميز. وهذا الاستخدام يتسق مع تأكيد Collier على أهمية وضع الأدلة التشخيصية داخل تسلسل سببي واضح عند استخدام تتبع العمليات⁹⁰.

وبهذا تنتقل الدراسة من نموذج نظري يحدد العلاقات المتوقعة إلى مجموعة من الآليات والفرضيات القابلة للفحص. غير أن اختبارها بصورة مقنعة يتطلب تصميمًا بحثيًا يحدد منطق اختيار الحالتين، وطريقة تشغيل المتغيرات، ونوعية الأدلة المستخدمة، وكيفية التعامل مع التفسيرات البديلة. وهذا هو موضوع القسم التالي: المنهج وتصميم البحث واختبار النموذج.

خامسًا: المنهج وتصميم البحث واختبار النموذج

بعد تحويل عناصر النموذج إلى آليات وفرضيات قابلة للفحص، يصبح التحدي المنهجي هو بناء تصميم بحث يسمح بالتمييز بين مجرد التزامن بين المتغيرات وبين وجود مسار سببي فعلي يربط الموارد بالمبادرة الخارجية. ولهذا تعتمد الدراسة على تصميم نوعي يجمع بين المقارنة المنظمة والمركزة وتتبع العمليات. ويتيح الجمع بين الأداتين إجراء مقارنة منضبطة بين حالتين متقاربتين في بعض الشروط العامة، مع إعادة بناء التسلسل الذي انتقلت من خلاله الموارد إلى قرارات وأدوات ومبادرات داخل كل حالة. وقد صاغ George وBennett منطق المقارنة المنظمة والمركزة بوصفه قائما على طرح مجموعة مشتركة من الأسئلة المستمدة من الإطار النظري على كل حالة، مع التركيز على الجوانب ذات الصلة المباشرة بالمشكلة التفسيرية⁹¹، أما تتبع العمليات فيستخدم للكشف عن المراحل الوسيطة التي تصل السبب بالنتيجة داخل الحالة نفسها⁹².

أولًا: المقارنة المنظمة والمركزة ومنطق اختيار الحالتين

تعتمد الدراسة مقارنة قطر والكويت خلال الفترة 2023-2011، لا بوصفهما حالتين متطابقتين، وإنما بوصفهما حالتين تسمحان باختبار ما إذا كان اختلاف كيفية تحويل الموارد يساعد في تفسير اختلاف أنماط المبادرة. وتخدم المقارنة المنظمة هذا الهدف لأنها لا تقوم على سرد تاريخين متوازيين، بل على إخضاع الحالتين للأسئلة النظرية نفسها: ما الموارد القابلة للتعبئة؟ كيف ترجمت مؤسسياً؟ ما درجة التماسك الاستراتيجي؟ كيف صيغ تصور الدور؟ وما نوع الموقع الشبكي الذي أمكن تفعيله عند ظهور الفرص؟ وهذا هو جوهر المنهج المنظم والمركز، الذي يجعل المقارنة موجهة نظرياً بدل أن تكون تجميعاً مفتوحاً للوقائع⁹³.

وتنبع قيمة الحالتين من أنهما توفران قدراً من التقارب في بعض الشروط العامة، مثل الانتماء إلى البيئة الخليجية، وصغر الحجم النسبي، وامتلاك موارد اقتصادية معتبرة، مع وجود اختلافات في نمط صنع القرار، وفي توظيف الأدوات، وفي الكيفية التي بنيت بها الأدوار والشبكات الخارجية. وهذا النوع من المقارنة لا يزيل جميع الفروق بين الحالتين، لكنه يحد من عدد التفسيرات البديلة الممكنة ويزيد من قدرة الدراسة على التركيز على عملية التحويل نفسها.

ولا يستند اختيار الحالتين إلى منطق التمثيل الإحصائي، بل إلى منطق القيمة التفسيرية للحالة. فدراسات الحالة لا تستهدف بالضرورة تعميم النتائج من خلال عدد كبير من الوحدات، وإنما يمكن أن تستخدم لاختبار الآليات وتطوير المفاهيم وفحص مدى صلاحية تفسير معين في سياقات مختارة بعناية⁹⁴، كما أن المقارنة بين عدد محدود من الحالات تصبح أكثر فائدة عندما يكون السؤال من نوع «كيف» و«لماذا» ويكون الهدف إعادة بناء العمليات التي أنتجت النتيجة، لا مجرد قياس الارتباط بين متغيرات واسعة⁹⁵.

⁹⁰ David, Collier. Op. Cit., p. 823.

⁹¹ Alexander L, George, and Andrew, Bennett. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. MIT Press, 2005, p. 67.

⁹² Ibid., p. 206.

⁹³ Ibid., p. 67.

⁹⁴ John, Gerring. *Case Study Research: Principles and Practices*. 2nd ed., Cambridge University Press, 2017, p. 20-

⁹⁵ Robert K. Yin. *Case Study Research and Applications: Design and Methods*. 6th ed., SAGE Publications, 2018, p. 15.

ومن ثم، لا تهدف المقارنة هنا إلى تقرير أي الدولتين «أفضل» أو «أكثر نجاحا»، بل إلى فحص ما إذا كان مسار التحويل يختلف بينهما، وما إذا كان هذا الاختلاف يساعد في تفسير النمط الذي اتخذته المبادرة في كل حالة. وهذا يحافظ على الطابع التفسيري للمقارنة ويمنع تحويلها إلى مفاضلة معيارية بين تجربتين مختلفتين.

ثانيا: تتبع العمليات وإعادة بناء الآلية السببية

إذا كانت المقارنة المنظمة تسمح بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين الحالتين، فإن تتبع العمليات يسمح باختبار ما إذا كانت الحلقات النظرية المقترحة ظهرت داخل كل حالة بالترتيب والعلاقة السببية المتوقعة. ولا يقتصر تتبع العمليات على تجميع أحداث متتالية، بل يهدف إلى تحديد الأدلة التي تساعد على إثبات أن متغيرا أو عملية ما شاركت فعليا في إنتاج المرحلة اللاحقة. ولهذا يركز Collier على الأدلة التشخيصية وعلى موقعها داخل تسلسل سببي، لا على كثافة المعلومات وحدها⁹⁶.

وفي هذا الإطار، يعاد بناء كل ملف تطبيقي من خلال أسئلة متتابعة: هل ظهرت فرصة خارجية؟ كيف أدركت؟ ما الموارد التي جرى تعبئتها؟ كيف تحولت هذه الموارد إلى أدوات مؤسسية؟ كيف ربطت بالأولويات وبالذور الوطني؟ ما الشبكات التي فعلت؟ وهل ترتب على ذلك بدء فعل جديد أو إعادة تشكيل الأجندة؟ ويتيح هذا التسلسل الانتقال من القول إن الدولة «امتلكت موارد وشبكات» إلى فحص العملية التي جعلت هذه الموارد والشبكات سببية في إنتاج المبادرة.

ويتوافق هذا الاستخدام مع تصور George و Bennett لتتبع العمليات باعتباره وسيلة لدراسة العملية السببية المتدخلة التي تصل بين المتغيرات التفسيرية والنتائج⁹⁷. كما أن Pedersen و Beach يضعان الآلية السببية في صميم المنهج، بحيث يصبح الهدف هو تحديد الكيانات والأنشطة التي تنقل الأثر عبر المراحل المختلفة بدل الاكتفاء بتسجيل الترابط بين البداية والنهاية⁹⁸. ولا يعني العثور على جميع عناصر النموذج أن الآلية قد ثبتت تلقائيا. فقد توجد الموارد والمؤسسات والدور والشبكات في الحالة نفسها من دون أن تكون بينها علاقة سببية. ولذلك يجب أن تكشف الأدلة عن انتقال فعلي: قرار بتعبئة مورد، ثم استخدام مؤسسي له، ثم توجيهه في ملف محدد، ثم تفعيله عبر شبكة أو قناة، ثم ظهور المبادرة. وهذه النقطة تمنع استخدام النموذج بوصفه قائمة تحقق وصفية. وتحواله إلى أداة لاختبار الترابط السببي.

ثالثا: تشغيل المبادرة والمتغيرات التفسيرية

يتطلب اختبار النموذج تحويل المفاهيم المجردة إلى مؤشرات يمكن ملاحظتها. ولهذا تشغل المبادرة الخارجية من خلال خمسة مؤشرات رئيسية: مصدر الفعل، وتوقيت التحرك، والقدرة على إدراج قضية أو إعادة صياغتها، وتكامل الأدوات المستخدمة، والاستمرارية والمتابعة. ولا يعد توفر مؤشر واحد دليلا كافيا، بل ينبغي أن يظهر نمط متماسك يسمح بالقول إن الدولة لم تكن مجرد مستجيب، وإنما أسهمت في بدء الفعل أو إعادة تشكيل مساره.

أما الموارد القابلة للتعبئة فتقاس ليس بحجمها الكلي فقط، بل بوجود دليل على تحويلها إلى قدرة قابلة للتخصيص في الملف محل الدراسة. ويتسق هذا مع منطق الواقعية الكلاسيكية الجديدة الذي يميز بين الموارد المتاحة وبين ما تستطيع الدولة فعليا تعبئته واستخدامه في السياسة الخارجية⁹⁹. كما ينسجم مع تركيز Taliaferro على قدرة الدولة على استخراج الموارد وتعبئتها بوصفها حلقة أساسية بين الإمكانيات المجتمعية والقوة المستخدمة¹⁰⁰.

وتشغل القدرة المؤسسية من خلال مؤشرات تتعلق بالتنسيق بين الجهات، وسرعة الانتقال من التقدير إلى القرار، ووضوح الاختصاصات، واستمرارية المتابعة، والقدرة على دمج أكثر من أداة داخل مسار واحد. ولا يعني هذا أن المركزية المرتفعة تعد تلقائيا قدرة أعلى؛ فالمعيار هو النتيجة الوظيفية للمؤسسات في الربط بين الموارد والقرار والتنفيذ.

⁹⁶ David, Collier. Op. Cit., p. 823.

⁹⁷ Alexander L, George, and Andrew, Bennett. Op. Cit., p. 264.

⁹⁸ Derek, Beach, and Rasmus Brun, Pedersen. Op. Cit., p. 1.

⁹⁹ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

¹⁰⁰ Jeffrey W. Taliaferro. Op. Cit., p. 464.

أما التماسك الاستراتيجي فيقاس بدرجة الاستمرارية بين الأهداف والأدوات، ووضوح ترتيب الأولويات، وانخفاض التناقض بين الملفات أو بين الرسائل الخارجية. ويجري تشغيل تصور الدور الوطني من خلال البحث عن تكرار تصورات معينة للوظائف التي ينبغي للدولة أداؤها، وعن انعكاس هذه التصورات في تخصيص الموارد واختيار القضايا والأدوات. ويستند هذا التشغيل إلى تعريف Holsti للتصورات الدور بوصفها تصورات صناع القرار للوظائف والالتزامات والأفعال الملائمة لدولتهم¹⁰¹.

ويشغل الموقع الشبكي من خلال نوعية الروابط وتنوعها، والقدرة على الوصول إلى أطراف مختلفة، والقدرة على الربط بين فاعلين أو حشد دعم مؤسسي أو جماعي. ولا يستخدم عدد العلاقات وحده معيارا للقوة الشبكية، لأن Long يوضح أن تأثير الدول الصغيرة قد يكون ناتجا عن موارد محددة أو قوة مشتقة أو قوة جماعية، أي عن نوعية العلاقة ووظيفتها أكثر من حجم الشبكة في ذاته¹⁰².

رابعا: تثليث الأدلة ومصادر البيانات

لا يمكن الاعتماد في اختبار الآليات على نوع واحد من الأدلة، لأن كل مصدر يعكس زاوية مختلفة وقد يتضمن انتقائية أو تحيزا. ولذلك تعتمد الدراسة تثليث الأدلة، أي مقارنة أنواع متعددة من المصادر من أجل زيادة الثقة في تفسير التسلسل السببي. ويرتبط مفهوم التثليث تاريخيا باستخدام أكثر من مصدر أو طريقة لفحص الظاهرة نفسها وتقليل الاعتماد على منظور واحد¹⁰³. وتعتمد الدراسة، أولا، على الوثائق الرسمية والاتفاقيات والبيانات المؤسسية لتثبيت الوقائع الأساسية المتعلقة بإطلاق المبادرات، أو توقيع الاتفاقات، أو إنشاء الأطر التفاوضية. وتشمل هذه الفئة، عند الحاجة، ميثاق الأمم المتحدة، واتفاق الدوحة المتعلق بأفغانستان المؤرخ في 29 فبراير 2020، وإعلان العلا وبيان الدورة الحادية والأربعين للمجلس الأعلى لمجلس التعاون في 5 يناير 2021. وتستخدم هذه الوثائق بوصفها أدلة أولية على الوقائع والتسلسل المؤسسي، لا بوصفها تفسيراً سببياً مكتملاً في ذاتها. ثانيا، تستخدم الأدبيات الأكاديمية لفهم البنية الأوسع للسلوك الخارجي، وتفسير أنماط صنع القرار والأدوار والعلاقات. فالدراسات النظرية والمقارنة تساعد على وضع الأدلة الأولية في سياق تفسيري، بينما تستخدم دراسات الحالة المتخصصة لدعم تفسير كيفية عمل بعض الأدوات أو المسارات. ومن ثم، لا تستبدل الأدبيات الأكاديمية الوثيقة الأولية، ولا تحل الوثيقة محل التفسير النظري؛ بل تستخدم كل فئة في الوظيفة التي تناسبها.

ثالثا، يمكن استخدام المصادر الصحفية والتحليلية في إعادة بناء التسلسل الزمني أو تحديد توقيتات التحرك، لكنها لا تعامل وحدها بوصفها دليلاً حاسماً على الآليات. ويعود ذلك إلى أن الأدلة على الدوافع أو التنسيق الداخلي تحتاج، كلما أمكن، إلى دعم من تصريحات رسمية أو مصادر مستقلة أو أدبيات أكاديمية. وهذا المنطق يتسق مع منهج دراسة الحالة الذي يشجع على استخدام مصادر متعددة للأدلة بدل الاعتماد على نوع واحد من البيانات¹⁰⁴.

خامسا: اختبار التفسيرات البديلة وحدود الاستدلال

لا يكتمل اختبار النموذج بإظهار أن عناصره موجودة في الحالتين، بل يجب فحص ما إذا كانت تفسيرات أخرى تستطيع تفسير المبادرة بدرجة مساوية أو أفضل. ولذلك تعامل التفسيرات البديلة بوصفها جزءاً من تصميم البحث، لا بوصفها اعتراضات تضاف بعد انتهاء التحليل. ويساعد تتبع العمليات في هذا الجانب لأنه يسمح بفحص ما إذا كانت الأدلة الداخلية للحالة تتوافق مع الآلية المقترحة أو مع تفسير منافس¹⁰⁵.

¹⁰¹ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

¹⁰² Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

¹⁰³ Norman K, Denzin. *The Research Act: A Theoretical Introduction to Sociological Methods*. Aldine Publishing Company, 1970, p. 301.

¹⁰⁴ Robert K. Yin. Op. Cit., p.126 .

¹⁰⁵ Alexander L, George, and Andrew, Bennett. Op. Cit., p. 194.

ويتمثل البديل الأول في حجم الموارد وحده. فإذا كان هذا التفسير كافياً، يفترض أن تنتج الموارد الأكبر مستوى أعلى من المبادرة بصورة منتظمة. غير أن النموذج يتوقع أن يكون أثر الموارد مشروطاً بقابليتها للتعبئة والتحويل، وهو ما يتفق مع تأكيد الواقعية الكلاسيكية الجديدة على أن أثر القوة النسبية في السياسة الخارجية غير مباشر¹⁰⁶.

ويتمثل البديل الثاني في شخصية القيادة. ولا يمكن استبعاد هذا العامل، لأن خصائص القادة قد تؤثر في استعدادهم للمخاطرة، وفي أسلوبهم في التعامل مع القيود والمعلومات، وقد بينت Hermann أن الخصائص الشخصية للقيادات يمكن أن ترتبط بأنماط مختلفة من السلوك الخارجي¹⁰⁷. غير أن الدراسة تختبر ما إذا كانت المبادرة يمكن تفسيرها بشخصية القائد وحدها، أم أن استمرارها وتكرارها يتطلبان أيضاً مؤسسات وموارد وشبكات تسمح بتحويل التفضيلات الشخصية إلى سياسة.

أما البديل الثالث فهو الإدراك؛ إذ يمكن أن تنتج الفروق في السلوك عن اختلاف الطريقة التي يرى بها صناع القرار البيئة الخارجية. وقد بين Jervis أن الفاعلين لا يستجيبون مباشرة إلى الواقع الموضوعي، وإنما إلى تصوراتهم عنه، وأن سوء الإدراك يمكن أن يؤثر في القرارات الدولية¹⁰⁸. ولهذا لا يستبعد النموذج الإدراك، لكنه يضعه داخل آلية أوسع: فإدراك الفرصة لا ينتج مبادرة ما لم يتبعه تخصيص للموارد وترجمة مؤسسية وتفعيل للأدوات.

ويتمثل البديل الرابع في الضغط النظامي أو التهديد الخارجي. فقد تدفع البيئة الدول إلى التحرك بصورة متشابهة، كما أن إدراك التهديد يظل عنصراً مركزياً في تفسير التحالفات والسلوك الأمني. غير أن السؤال الذي يهم الدراسة هو لماذا تختلف أنماط المبادرة بين دول تواجه جزءاً مهماً من البيئة الإقليمية نفسها. ولذلك لا يستبعد الضغط الخارجي، بل يعامل باعتباره جزءاً من الفرصة أو القيد الذي ينبغي أن يمر عبر عملية التحويل قبل أن ينتج سلوكاً محدداً.

ويتمثل البديل الخامس في الاعتماد على حليف أوعارٍ خارجي. فقد يبدو بعض النفوذ نتيجة لعلاقة مع قوة أكبر لا نتيجة لقدرة مستقلة. غير أن هذا الاحتمال لا يناقض النموذج بالضرورة؛ إذ يميز Long بين القوة الذاتية والقوة المشتقة والقوة الجماعية، بما يعني أن العلاقات مع القوى الأكبر يمكن أن تصبح مصدراً للنفوذ إذا استطاعت الدولة توظيفها بصورة تخدم أهدافها الخاصة¹⁰⁹. ويصبح السؤال التجريبي، تبعاً لذلك، ما إذا كانت العلاقة توسع القدرة على الحركة أم تقيدتها، وكيف يجري تحويلها داخل الاستراتيجية العامة للدولة.

ولا تدعي الدراسة، رغم ذلك، أن تصميمي قائما على حالتين يسمح بتعميم حتي على جميع الدول أو البيئات. فالقيمة الأساسية للتصميم تكمن في اختبار قابلية الآلية للتتبع وتطوير تفسير قابل للنقل بشروط، لا في إنتاج قانون شامل. ولذلك ينبغي النظر إلى النتائج بوصفها دعماً أو تعديلاً للنموذج داخل نطاق الحالات المدروسة، مع إبقاء الحاجة إلى اختبارات لاحقة في دول وأقاليم وفترات زمنية أخرى.

وبذلك يصبح التصميم المنهجي متسقاً مع الحجة النظرية: لا يكفي أن نلاحظ أن دولة تمتلك موارد ثم تبادر، بل ينبغي أن نعيد بناء كيف انتقلت الموارد إلى أدوات، وكيف وجهت، وكيف فعلت عبر العلاقات، وما إذا كان هذا المسار يختلف عن التفسيرات البديلة. ويتيح هذا المنطق الانتقال إلى القسم التطبيقي، حيث يختبر النموذج في حالي قطر والكويت خلال 2011-2023، مع التركيز على اختلاف مساري تحويل الموارد لا على مجرد مقارنة حجمها.

سادساً: الاختبار الإمبريقي للنموذج: قطر والكويت ومسارات تحويل الموارد إلى المبادرة

يختبر هذا القسم نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية من خلال حالي قطر والكويت خلال الفترة 2011-2023، لا بهدف المفاضلة بين سياستيهما الخارجية، وإنما لفحص ما إذا كان اختلاف طريقة تحويل الموارد يساعد على تفسير اختلاف شكل المبادرة في كل منهما. وتتبع المقارنة الأسئلة نفسها التي اشتقها النموذج: ما الموارد التي أصبحت قابلة للاستخدام؟ وكيف ترجمت مؤسسياً؟

¹⁰⁶ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

¹⁰⁷ Margaret G, Hermann. Op. Cit., p. 8.

¹⁰⁸ Robert, Jervis. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton University Press, 1976, p. 13.

¹⁰⁹ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

وما الأولويات والدور اللذان وجها استخدامهما؟ وكيف استخدمت العلاقات الخارجية عند ظهور الفرص؟ وهل ترتب على هذا المسار فعل يمكن وصفه بالمبادرة وفق مؤشرات المصدر والتوقيت وصناعة الأجندة والاستمرارية؟ ويتسق هذا الاستخدام للحالتين مع منطق المقارنة المنظمة والمركزة الذي يقوم على طرح الأسئلة النظرية نفسها بصورة منهجية على الحالات المقارنة¹¹⁰.

أولا: البيئة الاستراتيجية المشتركة واختلاف استثمار الفرص

توفر قطر والكويت اختبارا مفيدا للنموذج لأنهما دولتان صغيرتان تعملان داخل بيئة خليجية تتسم بعدم التكافؤ في توزيع القدرات وبحضور قوى إقليمية ودولية أكبر. ولا تعني هذه المحددات أن سلوك الدول الصغيرة محكوم سلفا بالاستجابة؛ إذ يوضح Long أن الدولة الصغيرة تستطيع بناء نفوذ من موارد نوعية تملكها، أو من علاقاتها بقوى أخرى، أو من عملها الجماعي داخل المؤسسات والائتلافات¹¹¹، ولذلك لا يبدأ الاختبار من افتراض أن صغر الحجم يفسر نمطا واحدا من السياسة الخارجية، بل من السؤال عن كيفية استخدام الموارد والعلاقات داخل القيود المشتركة.

كما شهدت الفترة التي تلت عام 2011 تحولات إقليمية واسعة فتحت نوافذ جديدة للفعل، لكنها لم تنتج استجابات متطابقة. ففي الحالة القطرية، يبين Ulrichsen أن صناعات السياسة أدركوا منذ بدايات الانتفاضات العربية التحول في البيئة الإقليمية وأعادوا تكييف السياسة القطرية بسرعة، وتعاملوا مع هذه التحولات باعتبارها فرصة لتوسيع الحضور الإقليمي¹¹²، ويؤكد هذا المثال أن الفرصة لا تعمل سببا مستقلا؛ فالقيمة السببية تكمن في إدراكها ثم الانتقال منها إلى تعبئة الموارد والتحرك، وهو ما ينسجم مع افتراض الواقعية الكلاسيكية الجديدة بأن أثر البيئة الخارجية يمر عبر عمليات تقع على مستوى الدولة¹¹³.

غير أن البيئة نفسها لا تفرض نمط المبادرة. فالأزمة الخليجية التي امتدت من 2017 إلى مطلع 2021، مثلا، شكلت قيدا حادا على العمل الخليجي المشترك، لكنها فتحت في الوقت نفسه مجالا لدور كويتي قائم على إبقاء التسوية والتواصل داخل الإطار الخليجي. ويثبت البيان الختامي للقمّة الخليجية الحادية والأربعين رسميا أن المجلس أشاد بالمساعي التي بذلها الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح لرأب الصدع بين الدول الأعضاء، كما شكر جهود الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح والولايات المتحدة في استكمال هذه المساعي¹¹⁴.

ومن ثم، فإن التباين الأول لا يقع في وجود البيئة الإقليمية أو الفرص وحدهما، بل في نوع الوظيفة التي اختارت كل دولة أداءها داخلها. وهذا يبرر الانتقال من المقارنة على مستوى الموارد العامة إلى تتبع مسار التحويل داخل كل حالة.

ثانيا: الحالة القطرية: تحويل الموارد إلى مبادرة شبكية متعددة المسارات

تبدأ الحالة القطرية من قاعدة موارد اقتصادية كبيرة قياسا إلى الحجم الديمغرافي للدولة، لكن الموارد المالية لا تقدم بمفردها تفسيراً كافياً لصعود حضور قطر الخارجي. فقد وصف Kamrava السياسة القطرية بأنها اتخذت ملفا دبلوماسيا نشطا بصورة استثنائية، وربط هذا النشاط بالرغبة في تعزيز المكانة والحضور الخارجيين للدولة¹¹⁵، وتكشف هذه الملاحظة عن الحلقة الأولى في النموذج: الموارد وفرت الإمكان، لكن أثرها السياسي ارتبط بقدرة الدولة على توجيهها إلى أدوات دبلوماسية ومالية وإعلامية وعلاقات خارجية قابلة للاستخدام.

وتظهر الحلقة المؤسسية في القدرة على نقل الموارد إلى سياسة خارجية نشطة ضمن بنية تسمح بسرعة عالية نسبيا في اتخاذ القرار وتحويل الأولويات إلى تحرك. وقد جعل Kamrava قدرة الدولة نفسها عنصرا مهما في تفسير إمكانية متابعة قطر لأجنداتها

¹¹⁰ Alexander L, George, and Andrew, Bennett, Op. Cit., p. 67.

¹¹¹ Tom, Long, Op. Cit., p. 194.

¹¹² Kristian Coates, Ulrichsen. *Qatar and the Arab Spring*. Oxford University Press, 2014, p. 99.

¹¹³ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

¹¹⁴ Gulf Cooperation Council. *Statement of the Forty-First Session of the Supreme Council of the Gulf Cooperation Council: Sultan Qaboos and Sheikh Sabah Summit*. Al-Ula, Saudi Arabia, 5 January 2021, para. 9.

¹¹⁵ Mehran, Kamrava. *Qatar: Small State, Big Politics*. Cornell University Press, 2013, p. 69.

الإقليمية والدولية، مشيراً إلى أهمية قدرة الدولة في دعم مجال حركتها داخليا وخارجيا¹¹⁶. ولا ينبغي تفسير ذلك بوصفه مساواة آلية بين مركزية القرار والكفاءة؛ فالمهم بالنسبة إلى النموذج هو النتيجة الوظيفية: إمكانية الانتقال من إدراك الفرصة إلى تعبئة الأدوات بصورة منسقة وسريعة.

وتتضح الصلة بين هذه القدرة وبين التوجيه الاستراتيجي في السياسة التي سبقت 2011؛ إذ بين Ulrichsen أن قطر طورت منذ التسعينيات سياسة خارجية مرنة ومستقلة نسبياً، ووازنت علاقاتها مع مجموعة واسعة من الفاعلين الرسميين وغير الرسميين، مع منح الوساطة الدبلوماسية مكانة بارزة في أدوات السياسة الخارجية¹¹⁷، ومن منظور النموذج، أسهم هذا المسار في بناء خبرة وقنوات اتصال لم تظهر لحظة الأزمة من العدم، وإنما تراكمت قبل ظهور كثير من الفرص التي استخدمت لاحقاً. غير أن هذا التماسك لم يمنع التحول في الأدوات أو ارتفاع مستوى المخاطرة. فقد شكلت انتفاضات 2011 اختباراً لهذا الجانب، إذ انتقلت السياسة القطرية في بعض الملفات من الوساطة المتوازنة إلى أنماط أكثر تدخلاً وظهوراً. وبين Ulrichsen أن قطر اضطلعت خلال الربيع العربي بدور أكثر وضوحاً وتدخلاً، وأن صناع القرار أعادوا تكييف السياسة بسرعة مع التحولات الجديدة¹¹⁸، وتكشف هذه المرحلة أن ثبات الدور لا يعني ثبات جميع أدواته، كما تكشف حدود التحويل حين يؤدي اتساع المبادرة إلى ارتفاع الكلفة أو تجاوز القدرة على المحافظة على النتائج؛ وهي إشكالية يناقشها عند تقييم تداعيات إسقاط القوة الصلبة والناعمة القطرية بعد الربيع العربي¹¹⁹.

ويفسر تصور الدور جانباً مهماً من استمرارية الاستثمار في الوساطة والحوار. فالدور، وفق Holsti، ينبع من تصورات صناع القرار للوظائف والأفعال التي تعد ملائمة لدولتهم¹²⁰. وفي الحالة القطرية، يمكن ملاحظة ترجمة هذا التصور إلى ممارسة في الاستمرار في توفير منصات وقنوات تفاوضية، وهو ما يجعل الدور هنا أكثر من خطاب؛ إذ يرتبط بتخصيص موارد، وبناء علاقات مع أطراف مختلفة، والمحافظة على القدرة على استضافة مسارات تفاوضية.

ويشكل الملف الأفغاني مثلاً واضحاً على تفاعل الدور والموقع الشبكي والفرصة. فقد وقع في الدوحة في 29 فبراير 2020 الاتفاق بين الولايات المتحدة وطالبان، ونص الاتفاق على ترتيبات متعلقة بانسحاب القوات وبدء المفاوضات الأفغانية، وانتهى بتثبيت أن التوقيع جرى في الدوحة¹²¹، ولا يعني وجود الاتفاق أن قطر كانت صاحبة جميع مضامينه أو أنها تتحكم في نتائجه؛ بل تكمن دلالاته على المبادرة القطرية في قدرتها على توفير منصة وقناة ذات قيمة للأطراف، وهو مثال ينسجم مع تصور القوة العلائقية الذي يرى أن موقع الدولة داخل العلاقات يمكن أن يمنحها تأثيراً يتجاوز مواردها الذاتية المباشرة¹²².

ومن ثم، لا تقوم الحالة القطرية على حلقة واحدة من النموذج، بل على تراكم بين الموارد الاقتصادية، وقدرة الدولة على تحويلها، وتخصص دبلوماسي سابق، وتصور للدور، وشبكة علاقات متنوعة. وقد وصف Kamrava صعود قطر بأنه قائم على استخدام استراتيجي للاستثمارات والنفوذ المالي والدبلوماسية ضمن ما سماه قوة أكثر دقة من القياس التقليدي للقدرات¹²³، ومن هنا يمكن وصف النمط القطري في إطار الدراسة بأنه مبادرة شبكية متعددة المسارات: مبادرة تستخدم موارد مختلفة، وتتحرك عبر قنوات متعددة، وتسعى إلى توسيع موقع الدولة داخل شبكات إقليمية ودولية.

¹¹⁶ Ibid., p. 140.

¹¹⁷ Kristian Coates, Ulrichsen. Op. Cit., p. 67.

¹¹⁸ Ibid., p. 99.

¹¹⁹ Ibid., p. 145.

¹²⁰ Kalevi J., Holsti. Op. Cit., p. 245.

¹²¹ United States of America and the Islamic Emirate of Afghanistan. *Agreement for Bringing Peace to Afghanistan Between the Islamic Emirate of Afghanistan Which Is Not Recognized by the United States as a State and Is Known as the Taliban and the United States of America*. Doha, Qatar, 29 February 2020, p. 4.

¹²² Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

¹²³ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 165.

لكن هذا النمط يكشف كذلك أهمية الفصل بين المبادرة والفاعلية. فقد تكون الدولة قادرة على فتح المسار، أو استضافة التفاوض، أو إعادة تشكيل الأجندة، من دون أن تملك السيطرة على النتائج النهائية. كما أن توسع النشاط في ملفات متعددة يمكن أن يرفع خطر فرط التمدد، وهي مسألة ظهرت في تقييم تداعيات السياسة القطرية بعد ذروة الانخراط في الربيع العربي 124، ولذلك توفر قطر دعماً لفرضية التحويل، لكنها تؤكد في الوقت نفسه أن ارتفاع المبادرة لا يساوي بالضرورة ارتفاع الفاعلية.

ثالثاً: الحالة الكويتية: تحويل الموارد إلى مبادرة مؤسسية توافقية

تقدم الكويت مساراً مختلفاً لاختبار النموذج. فامتلاك موارد اقتصادية معتبرة لا أدى إلى إنتاج النمط نفسه الذي ظهر في الحالة القطرية، وهو ما يدعم منذ البداية الحجة القائلة إن تشابه قاعدة الموارد لا يقتضي تشابه طريقة تحويلها. وببدل التركيز على تعدد المسارات وارتفاع الظهور الخارجي، يكشف المسار الكويتي بصورة أوضح عن قيمة الاستمرارية، والحفاظ على قنوات الاتصال، وربط الحركة الدبلوماسية بوظيفة توافقية داخل الإطار الخليجي.

ومن منظور النموذج، لا تعني هذه السمة انخفاض القدرة المؤسسية، بل اختلاف وظيفتها. فالقدرة لا تقاس بسرعة إطلاق أكبر عدد من المبادرات، وإنما بقدرة المؤسسات على المحافظة على مسار خارجي يتسق مع الأولويات والدور. وهذا التمييز ضروري حتى لا يتحول النموذج إلى معيار يفترض أن المركزية والسرعة والتوسع تمثل دائماً قدرة أعلى. فالمؤسسة يمكن أن تنتج المبادرة من خلال الاستمرارية والموثوقية وتراكم الثقة، كما يمكن أن تنتجها من خلال السرعة والتوسع، بحسب الوظيفة التي تؤديها.

وتظهر أهمية تصور الدور في الحالة الكويتية بصورة خاصة خلال الأزمة الخليجية. فبدل الانخراط في أحد طرفي الانقسام، اتجه السلوك الكويتي إلى المحافظة على وظيفة الوساطة والعمل على رأب الصدع. وتكتسب هذه الوظيفة معناها النظري عندما تقرراً وفق تصور Holsti للدور بوصفه تحديداً من جانب صناع القرار للوظائف والأفعال الملائمة للدولة 125، ولا يكفي هنا إعلان وظيفة الوسيط؛ فقيمتها العملية تتوقف على قبول الأطراف بالتعامل مع الدولة بهذه الصفة، أي على التفاعل بين تصور الدور داخلها والاعتراف به خارجياً.

ويقدم البيان الختامي لقمة العلا دليلاً أولياً مهماً على هذا الاعتراف؛ إذ سجل المجلس الأعلى رسمياً تقديره للمساعي الكويتية لرأب الصدع، وربط استمرار هذه الجهود بالشيخ صباح الأحمد ثم الشيخ نواف الأحمد 126، وتكتسب هذه الإشارة أهميتها المنهجية لأنها تأتي من وثيقة جماعية صادرة عن المؤسسة الإقليمية التي كانت أطراف الأزمة أعضاء فيها، لا من توصيف كويتي أحادي للدور. غير أن قمة العلا لا ينبغي تفسيرها بوصفها نتيجة كويتية منفردة. فالبيان نفسه يشير إلى دور الولايات المتحدة إلى جانب الجهود الكويتية، كما أن التسوية النهائية جاءت داخل إطار جماعي خليجي. ولذلك يستخدم المثال هنا لإثبات المبادرة والاستمرارية والاعتراف بالدور، لا لإسناد النتيجة النهائية إلى فاعل واحد. ويجسد ذلك عملياً التمييز الذي أقامه النموذج بين القدرة على المبادرة وبين الفاعلية والنتائج.

كما تكشف الحالة الكويتية عن طبيعة مختلفة للقوة الشبكية. فالقيمة ليست في توسيع عدد الملفات التي تتحرك فيها الدولة، وإنما في المحافظة على علاقات تسمح باستمرار الاتصال في بيئة من الانقسام. وهذه الوظيفة تتوافق مع منطق Long بشأن القوة المشتقة والجماعية، حيث يمكن للدولة الصغيرة أن تزيد قدرتها من خلال نوعية علاقاتها وموقعها داخل المؤسسات والائتلافات لا من خلال الموارد الذاتية وحدها 127، ومن هذا المنظور، يصبح رصيد الثقة وقابلية التواصل مورداً علائقياً يمكن تحويله إلى قدرة دبلوماسية عندما تظهر الحاجة إلى الوساطة.

124 Kristian Coates, Ulrichsen. Op. Cit., p. 145.

125 Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

126 Gulf Cooperation Council. Op. Cit., para. 9.

127 Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

ويبرز إعلان العلا نفسه هذا السياق المؤسسي؛ إذ أكد استعادة العمل الخليجي المشترك وتعزيز التعاون والترابط بين دول المجلس، بما يضع التسوية داخل إطار إقليمي جماعي لا داخل انتصار أحادي لأي طرف¹²⁸، ومن ثم، يمكن وصف المسار الكويتي بأنه مبادرة مؤسسية توأفقية تعتمد بصورة أكبر على استمرارية الدور، والمحافظة على الثقة، والعمل داخل المؤسسات الإقليمية، مقارنة بالنمط القطري الأكثر تنوعاً وامتداداً شبكياً.

رابعاً: المقارنة السببية: موارد متقاربة ووظيفتان مختلفتان لعملية التحويل

تكشف المقارنة أن المتغير الحاسم لا يتمثل في وجود الموارد وحده، بل في الطريقة التي اكتسبت بها الموارد وظيفة سياسية. ففي الحالة القطرية، ارتبط التحويل بقدرة على الجمع بين الموارد المالية والدبلوماسية والعلاقات الخارجية داخل سياسة ذات انتشار أعلى، وقد وصف Kamrava هذا المسار باستخدام استراتيجي للاستثمارات والنفوذ المالي والدبلوماسية في بناء التأثير القطري¹²⁹، أما في الحالة الكويتية، فبرزت بصورة أوضح قيمة الاستمرارية والتوسط والمحافظة على قناة داخل بنية خليجية منقسمة، وهو دور حظي باعتراف صريح في البيان الختامي للقمة الحادية والأربعين لمجلس التعاون الخليجي¹³⁰.

ويظهر الاختلاف الثاني في وظيفة المؤسسات. ففي قطر، ارتبطت عملية التحويل بدرجة عالية من القدرة على نقل القرارات إلى تحركات خارجية متعددة، وهو ما تدعمه أهمية قدرة الدولة في تفسير اتساع أجندتها الخارجية¹³¹، أما في الكويت، فتظهر القيمة المؤسسية بصورة أكبر في الاستمرارية والمحافظة على نمط من الدبلوماسية التوافقية. ومن ثم، لا تدعم المقارنة فرضية «المؤسسة الأقوى تنتج مبادرة أكبر» بصورتها البسيطة، بل تشير إلى أن المؤسسة تؤدي وظائف تحويل مختلفة بحسب الاستراتيجية والدور. ويظهر الاختلاف الثالث في تصور الدور. فقد ارتبطت السياسة القطرية بتطوير حضور دبلوماسي واسع وبالأستثمار في الوساطة وعلاقات متنوعة، وهو اتجاه ترسخ قبل 2011¹³²، أما المسار الكويتي في الأزمة الخليجية فقد ركز على وظيفة رآب الصدع واستمرار الاتصال. وفي الحاليتين، يوجه الدور استخدام الموارد، وهو ما يتوافق مع تعريف Holsti الذي يجعل تصورات صناع القرار للوظائف المناسبة عنصراً في توجيه السلوك الخارجي¹³³.

ويظهر الاختلاف الرابع في كيفية استخدام الشبكات. فقد استخدمت قطر تنوع علاقاتها لتوفير منصات والوصول إلى ملفات تتجاوز البيئة الخليجية، كما يكشف مثال الدوحة في الملف الأفغاني¹³⁴، أما الكويت فبرزت قيمة شبكاتها بصورة أكبر داخل وظيفة المحافظة على الاتصال والتسوية الخليجية. ولا يعني ذلك أن إحدى الدولتين «أكثر شبكية» بصورة مطلقة؛ بل إن وظيفة الشبكة تختلف: توسيع الوصول والربط عبر مسارات متعددة في حالة، والمحافظة على الثقة والتواصل داخل بيئة إقليمية محددة في الحالة الأخرى.

وبذلك تكشف المقارنة عن نقطة مركزية: لا توجد طريقة واحدة مثلى لتحويل الموارد إلى المبادرة. فقد ينتج التحويل نمطاً ظاهراً ومتعدد المسارات، أو نمطاً أكثر هدوءاً وتوافقية. وما يجمع النمطين هو أن المبادرة لم تكن نتيجة آلية للثروة أو للحجم، بل نتجت عندما اكتسبت الموارد وظيفة من خلال المؤسسات، والتوجيه، والدور، والعلاقات.

خامساً: اختبار الفرضيات والنتيجة التفسيرية للحاليتين

تدعم الحاليتان الفرضية الأولى المتعلقة بقابلية الموارد للتحويل أكثر من الحجم المطلق لها. ففي قطر ارتبط أثر الموارد باستخدامها الاستراتيجي في الاستثمار والنفوذ المالي والدبلوماسية، بينما توضح الحالة الكويتية أن امتلاك قاعدة اقتصادية مهمة يمكن أن ينتج نمطاً مختلفاً عندما توجه القدرة إلى وظيفة دبلوماسية توافقية. ومن ثم، لا يكشف حجم المورد وحده عن شكل المبادرة.

¹²⁸ Gulf Cooperation Council. Op. Cit., para. 9.

¹²⁹ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 165.

¹³⁰ Gulf Cooperation Council. Op. Cit., para. 9.

¹³¹ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 140.

¹³² Kristian Coates, Ulrichsen. Op. Cit., p. 67.

¹³³ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

¹³⁴ United States of America and the Islamic Emirate of Afghanistan. Op. Cit., p. 4.

وتحصل الفرضية الثانية المتعلقة بالقدرة المؤسسية على دعم مشروط. فالحالة القطرية تبين أهمية قدرة الدولة في متابعة أجندة خارجية واسعة 135، بينما تكشف الكويت أن القدرة المؤسسية لا ينبغي اختزالها في السرعة أو المركزية؛ إذ يمكن أن تظهر أيضا في استمرارية القنوات والدور عبر أزمة ممتدة. ولذلك تبدو الصياغة الأقوى للفرضية هي أن التنسيق والاستمرارية والقدرة على تحويل الموارد إلى أدوات أهم من الشكل التنظيمي ذاته.

أما الفرضية الثالثة المتعلقة بتصوير الدور، فتجد دعما في اختلاف اتجاه استخدام الموارد بين الحالتين. فتصور الدور يحدد الوظائف التي تعد الدولة أدائها ملائما لها، وهو ما يجعل العلاقة بين الدور والموارد أكثر تفسيراً من دراسة أي منهما منفردا 136. كما تكشف الحالة الكويتية بصورة واضحة أهمية الاعتراف الخارجي بالدور، لأن تقدير مجلس التعاون للمساعي الكويتية يقدم دليلا على أن وظيفة الوساطة لم تكن مجرد تعريف ذاتي 137.

وتدعم المقارنة الفرضية الرابعة المتعلقة بالموقع الشبكي، لكنها تشير مرة أخرى إلى ضرورة قياس نوعية الشبكة ووظيفتها بدل عدد العلاقات. فقد سمحت الشبكات القطرية بتوسيع الوصول إلى ملفات وأطراف مختلفة، بينما ارتبطت القيمة الكويتية في الأزمة الخليجية بقدرتها على المحافظة على قناة مقبولة داخل الانقسام. وهذا يتسق مع تصور Long للقوة المشتقة والجماعية بوصفهما مصدرين يمكن أن يوسعا قدرة الدول الصغيرة على التأثير 138.

كما تدعم الحالتان الفرضية الخامسة المتعلقة بالفرص. فالتحولات التي أعقبت 2011 لم تنتج وحدها السياسة القطرية؛ بل ارتبطت بإدراك سريع للتحولات وإعادة تكييف السياسة معها 139، وبالمثل، لم تنتج الأزمة الخليجية الوساطة الكويتية لمجرد وجود النزاع، بل تطلبت استمرار دور وقنوات وعلاقات تسمح للدولة بالتحرك. ومن ثم، تظل الفرصة شرطا ميسرا لا سببا كافيا. وأخيرا، تؤكد المقارنة الفرضية المكملية التي تفصل بين المبادرة والفاعلية. فارتفاع قدرة الدولة على إطلاق مسار أو توفير قناة أو تشكيل الأجندة لا يمنحها السيطرة على استجابة الأطراف الأخرى. ويظهر ذلك في حدود بعض التحركات القطرية بعد 2011 وفي طبيعة التسوية الخليجية التي نتجت عن تفاعل عدة فاعلين لا عن دولة واحدة. ومن ثم، يجب الحكم على النموذج بقدرته على تفسير منشأ المبادرة ومسار إنتاجها، لا باعتبار كل نتيجة ناجحة دليلا على المبادرة أو كل تعثر نفيا لها.

وتقود الحالتان إلى نتيجة تفسيرية عامة مفادها أن الموارد المتقاربة نسبيا يمكن أن تنتج أشكالا مختلفة من المبادرة عندما تمر عبر ترتيبات مؤسسية واستراتيجية ودورية وشبكية مختلفة. ففي قطر اتخذ التحويل صورة مبادرة شبكية متعددة المسارات تستفيد من تنوع الأدوات والوصول والعلاقات، بينما اتخذ في الكويت صورة مبادرة مؤسسية توافقية تقوم بدرجة أكبر على الاستمرارية والثقة والمحافظة على قنوات التسوية. ولا يمثل أحد المسارين معيارا عاما يجب أن تتبعه الدول الصغيرة، بل يثبت اختلافهما الحجة الأساسية للنموذج: القوة لا تحدد المبادرة بمجرد امتلاكها؛ وإنما تتحدد المبادرة بالطريقة التي تحول بها القوة إلى قدرة قابلة للتوجيه والتفعيل داخل بيئة خارجية محددة.

سابعاً: المناقشة والدلالات النظرية والمنهجية للنموذج

تكشف نتائج المقارنة بين قطر والكويت أن تفسير المبادرة في السياسة الخارجية يصبح أكثر دقة عندما ينتقل التحليل من سؤال حجم القوة إلى سؤال كيفية تحويلها. فالقدرات المادية تحدد جانبا من الإمكانيات المتاحة أمام الدولة، لكنها لا تفسر وحدها لماذا تتحول هذه الإمكانيات لدى بعض الدول إلى قدرة على بدء الفعل وصناعة الأجندة، بينما تظل لدى دول أخرى في صورة موارد غير مستثمرة بالكامل. ومن هنا تبرز القيمة الأساسية للنموذج في إعادة تنظيم العلاقة بين الموارد والمؤسسات والاستراتيجية والدور والشبكات داخل عملية واحدة، مع الحفاظ على التمييز بين إنتاج المبادرة وبين نتائجها اللاحقة.

135 Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 140.

136 Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

137 Gulf Cooperation Council. Op. Cit., para. 9.

138 Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

139 Kristian Coates, Ulrichsen. Op. Cit., p. 99.

أولاً: من القوة بوصفها مخزوناً إلى القوة بوصفها قدرة تحويلية

تتمثل الدلالة النظرية الأولى في أن القوة لا ينبغي أن تقاس فقط بما تمتلكه الدولة من موارد، وإنما أيضاً بمدى قدرتها على جعل هذه الموارد قابلة للاستخدام السياسي. فالواقعية البنوية تضع توزيع القدرات في مركز تفسير موقع الدولة والقيود التي تواجهها¹⁴⁰، غير أن هذا المستوى لا يكفي لتفسير اختلاف السلوك بين دول قد تتقارب نسبياً في بعض مواردها أو تعمل داخل بيئات متشابهة.

وتوفر الواقعية الكلاسيكية الجديدة أساساً مهماً لهذا الانتقال، لأنها تفترض أن أثر القوة المادية النسبية في السياسة الخارجية غير مباشر، وأنه يمر عبر متغيرات تقع على مستوى الدولة وتؤثر في كيفية ترجمة الضغوط والإمكانات إلى سياسة فعلية¹⁴¹. ومن ثم، لا تصبح الموارد قوة سياسية لمجرد وجودها، بل عندما تستطيع الدولة تعبئتها وتخصيصها وربطها بأهداف قابلة للتنفيذ. ويؤدي ذلك إلى نقل مركز التحليل من مفهوم القوة الكامنة إلى مفهوم القدرة التحويلية. فالدولة ذات الموارد الأكبر لا تكون بالضرورة أكثر مبادرة إذا كانت تعاني ضعفاً في القدرة على تحويل هذه الموارد، بينما يمكن لدولة أصغر أن تحقق أثراً نوعياً عندما تستخدم موارد محددة بصورة مركزة. ويتوافق هذا مع تحليل Long الذي يبين أن الدول الصغيرة تستطيع اكتساب القوة من موارد نوعية ذاتية، أو من علاقاتها بفاعلين آخرين، أو من العمل الجماعي داخل المؤسسات والائتلافات¹⁴². وبذلك لا يناقض النموذج التفسيرات القائمة على القوة، وإنما يعيد تحديد موقعها: الموارد شرط للإمكان، أما المبادرة فهي نتيجة لعملية التحويل. وهذا التمييز يسمح بتفسير حالات لا تتناسب فيها مكانة الدولة المادية بصورة مباشرة مع قدرتها على صناعة الأجندة.

ثانياً: المؤسسات والتماسك الاستراتيجي بوصفهما حلقتي التحويل والتوجيه

تتمثل الدلالة الثانية في أن القدرة المؤسسية لا ينبغي اختزالها في حجم الجهاز الإداري أو درجة مركزية القرار، وإنما في قدرتها الوظيفية على ربط الموارد بالمعلومات والقرارات والتنفيذ. ويتفق ذلك مع منطق الواقعية الكلاسيكية الجديدة الذي يجعل العوامل الواقعة على مستوى الدولة وسيطاً بين القوة النسبية والسلوك الخارجي¹⁴³.

وتوضح المقارنة أن المؤسسات قد تؤدي وظيفة التحويل بأشكال مختلفة. فقد تظهر القدرة المؤسسية من خلال سرعة الانتقال من القرار إلى التنفيذ وتعبئة أدوات متعددة، كما قد تظهر من خلال الاستمرارية والمحافظة على قنوات العمل وتراكم الخبرة. ولذلك لا يفترض النموذج وجود بنية مؤسسية واحدة مثلى للمبادرة، بل يقيس المؤسسة بمقدار ما تستطيع تحويل الموارد إلى أدوات متماسكة وقابلة للاستمرار.

غير أن القدرة على التنفيذ لا تكفي إذا لم ترتبط بأولويات واضحة. وهنا يؤدي التماسك الاستراتيجي وظيفة مختلفة عن القدرة المؤسسية: فالمؤسسات تفسر كيف تصبح الموارد قابلة للاستخدام، بينما يفسر التماسك أين ولماذا توجه هذه القدرة. ومن ثم، لا تقاس المبادرة بعدد الملفات التي تنخرط فيها الدولة، بل بقدرتها على إقامة علاقة مستقرة بين المصالح والأولويات والأدوات. وتكشف هذه النقطة أيضاً أن كثافة النشاط الخارجي قد تتعايش مع ضعف التماسك، كما يمكن أن يؤدي التركيز على عدد محدود من الوظائف إلى تراكم أكبر في الخبرة والمصداقية. ولهذا تصبح العلاقة بين التحويل المؤسسي والتوجيه الاستراتيجي مركزية في تفسير استدامة المبادرة، بدل الاكتفاء بقياس سرعة القرار أو كثافة التحرك.

¹⁴⁰ Kenneth N, Waltz. Op. Cit., p. 97.

¹⁴¹ Gideon و Rose. Op. Cit., p. 146.

¹⁴² Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

¹⁴³ Gideon و Rose. Op. Cit., p. 146.

ثالثا: تصور الدور الوطني وتحديد اتجاه المبادرة

تمثل الدلالة الثالثة في أن الموارد والمؤسسات لا تحددان بمفردهما نوع المبادرة التي ستنتجها الدولة. فقد تمتلك دولتان قدرة متقاربة على التعبئة والتنفيذ، لكنهما توجهانهما إلى وظائف مختلفة نتيجة اختلاف تصوراتهما للدور الوطني. وقد ربط Holsti تصور الدور بتصورات صناع القرار للقرارات والالتزامات والأفعال والوظائف التي يرونها ملائمة لدولتهم داخل البيئة الخارجية¹⁴⁴. ومن ثم، يعمل تصور الدور بوصفه آلية انتقائية تحدد المجالات التي ترى الدولة أنها تتناسب مع مكانتها وقدراتها. فتصور الدولة لنفسها وسيطا يقود إلى استثمارات في الثقة والخبرة التفاوضية وقنوات الاتصال، بينما يؤدي تصور مختلف للدور إلى نمط آخر من تخصيص الموارد. ويصبح الدور بذلك حلقة تربط القدرة بما تعتقد الدولة أنه ينبغي أن تفعله بهذه القدرة.

لكن الدور لا يصبح فاعلا بمجرد تبنيه داخليا. فبعض الوظائف الخارجية، وخصوصا الوساطة، تعتمد على استعداد الأطراف الأخرى لقبول الدولة بهذه الصفة. ولهذا لا ينفصل الدور عن توقعات البيئة الخارجية والاعتراف الذي يحظى به، وهو ما يظهر في تمييز Holsti بين تصورات صناع القرار للأدوار وبين المؤثرات والتوقعات الخارجية المرتبطة بها¹⁴⁵.

وتوضح الحالتان أهمية هذا التفاعل. ففي النمط القطري ارتبطت الوساطة والحوار بتخصص دبلوماسي أصبح جزءا من أدوات السياسة الخارجية، بما دعم صورة قطر بوصفها فاعلا قادرا على استضافة مسارات تفاوضية وربط أطراف مختلفة¹⁴⁶، أما في الحالة الكويتية، فقد ارتبطت قيمة الدور بدرجة كبيرة بالثقة والقبول والتوازن، وهي عناصر أسهمت في تعزيز قبول الكويت كوسيط في الأزمة الخليجية¹⁴⁷.

رابعا: الموقع الشبكي وتعدد مسارات تحويل الموارد

تمثل الدلالة الرابعة في أن الشبكات ليست مجرد بيئة خارجية تتحرك فيها الدولة، بل يمكن أن تصبح جزءا من قدرتها نفسها. فالعلاقات تمنح الوصول إلى المعلومات والفاعلين، وتخفف تكاليف الاتصال، وتتيح بناء ائتلافات أو الربط بين أطراف لا تتواصل مباشرة. ولهذا يمثل الموقع الشبكي حلقة تسمح بتحويل الموارد والمؤسسات والدور إلى تأثير يتجاوز الحدود الداخلية للدولة. ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة بالنسبة إلى الدول الصغيرة، لأن العلاقات يمكن أن تعمل بوصفها مصدرا للقوة المشتقة أو الجماعية، إلى جانب الموارد الذاتية المحددة التي تمتلكها الدولة¹⁴⁸. ومن ثم، لا ينبغي قياس القوة الشبكية بعدد العلاقات فقط، بل بنوعيتها وتنوعها وقابليتها للتعبئة في الملف محل التحليل.

وتكشف المقارنة عن مسارين مختلفين لاستخدام الشبكات. ففي الحالة القطرية، ارتبطت القيمة الشبكية بتوسيع الوصول إلى أطراف وملفات متعددة، وباستخدام الوساطة ضمن مجموعة واسعة من الأدوات الدبلوماسية والمالية، وهو ما يفسر جانبها من قدرة قطر على بناء حضور يتجاوز وزنها المادي¹⁴⁹، أما في الحالة الكويتية، فقد ظهرت القيمة الشبكية بدرجة أكبر في المحافظة على علاقات متوازنة وقنوات مقبولة تسمح بأداء وظيفة الوساطة داخل البيئة الخليجية¹⁵⁰.

ولا يعني هذا أن أحد المسارين أكثر تطورا من الآخر، بل يكشف أن عملية التحويل لا تملك شكلا واحدا أمثل. فقد تعمل الشبكات على توسيع الوصول وبناء حضور متعدد المسارات، كما قد تعمل على إنتاج الثقة والحفاظ على قناة توافقية. وما يحدد قيمتها هو مدى اتصالها بالموارد والمؤسسات والدور والفرصة، لا حجمها المجرد، ومن ثم، تدعم المقارنة الفكرة القائلة إن الموارد المتقاربة

¹⁴⁴ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 245.

¹⁴⁵ Kalevi J, Holsti. Op. Cit., p. 246.

¹⁴⁶ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 542.

¹⁴⁷ Huzeyfe, Altioik. "Kuwait's Mediation in the Gulf Crisis: Dynamics of Kuwait's Foreign Policy Approaches." In *Social Change in the Gulf Region*, edited by M. M. Rahman and A. Al-Azm, Gulf Studies, vol. 8, Springer, Singapore, 2023, p. 615.

¹⁴⁸ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

¹⁴⁹ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 540

¹⁵⁰ Huzeyfe, Altioik. Op. Cit., p. 610

نسبياً يمكن أن تنتج مبادرات مختلفة عندما تدخل في عمليات تحويل مختلفة. وهذا يجعل وحدة التحليل الأكثر أهمية ليست «مقدار المورد» فقط، وإنما الوظيفة التي يكتسبها المورد داخل منظومة التحويل.

خامساً: الدلالات السببية والمنهجية والفصل بين المبادرة والنتائج

تتمثل الدلالة الخامسة في أن النموذج يفرض تمييزاً واضحاً بين إنتاج المبادرة وفعاليتها النهائية. فالدولة قد تنجح في إنشاء مسار تفاوضي أو فتح قناة أو إعادة تشكيل الأجندة، لكنها لا تتحكم بصورة كاملة في استجابات الأطراف الأخرى. وتظهر هذه النقطة بوضوح في تحليل الوساطة القطرية، إذ يمكن أن تجمع الدولة بين النشاط الدبلوماسي والموارد المالية والقدرة على أداء دور الوسيط، من دون أن يضمن ذلك بالضرورة الوصول إلى تسوية دائمة للنزاع¹⁵¹.

ويتربط على هذا الفصل أثر منهجي مهم: لا يجوز استخدام النجاح النهائي معياراً لإثبات المبادرة. فإذا أدت الدولة دوراً واضحاً في بدء الفعل أو إنشاء الإطار ثم فشل المسار لاحقاً بسبب رفض الأطراف أو تغير البيئة، فإن فشل النتيجة لا يلغي المبادرة. وعلى العكس، قد تستفيد دولة من مسار أطلقه الآخرون وتحقق نتائج مهمة من دون أن تكون صاحبة المبادرة. ولذلك ينبغي تشغيل المبادرة والفاعلية باعتبارهما متغيرين منفصلين.

كما أن وجود جميع عناصر النموذج في الحالة لا يكفي لإثبات الآلية السببية. فقد توجد الموارد والمؤسسات والدور والشبكات متزامنة من دون أن يكون أحدها قد نقل أثر الآخر. ومن هنا تأتي أهمية تتبع العمليات، الذي يركز على الأدلة التشخيصية وعلى التسلسل الذي يربط السبب المفترض بالنتيجة¹⁵²، والمطلوب ليس جمع أدلة على وجود كل عنصر، بل إثبات أن الموارد جرى تعيبتها، ثم ترجمتها إلى أدوات، وتوجيهها وفق استراتيجية ودور، ثم تفعيلها عبر العلاقات في اللحظة التي ظهرت فيها الفرصة. ويتكامل ذلك مع المقارنة المنظمة والمركزة التي تقتضي تطبيق الأسئلة النظرية نفسها على الحالتين بصورة منهجية¹⁵³، بينما يسمح تتبع العمليات بإعادة بناء العملية السببية داخل كل حالة وتحديد العمليات الوسيطة التي تربط الشروط الأولية بالنتيجة¹⁵⁴، وبذلك لا تقوم قوة التصميم على عدد الحالات، بل على الجمع بين المقارنة المنضبطة والتحليل السببي داخل الحالة.

وتقود هذه الدلالات مجتمعة إلى المساهمة المركزية للنموذج: الانتقال من تفسير السياسة الخارجية من خلال القوة بوصفها مخزونا إلى تفسيرها من خلال القوة بوصفها قدرة تحويلية. فالواقعية البنوية تحدد مجال الإمكان والقيود¹⁵⁵، والواقعية الكلاسيكية الجديدة تفسر عدم الانتقال المباشر من القدرات إلى السياسة الخارجية، وتحدد نظرية الدور اتجاه استخدام القدرة، بينما تبين أدبيات الدول الصغيرة كيف يمكن للعلاقات والمؤسسات أن تضاعف أثر الموارد المحدودة¹⁵⁶، ولا يلغي النموذج هذه المداخل، بل يعيد تنظيمها حول سؤال سببي واحد: كيف تصبح الموارد المتاحة قدرة فعلية ومستدامة على المبادرة الخارجية؟

ثامناً: حدود الدراسة وأفاق تطوير نموذج تحويل الموارد

رغم أن النموذج المقترح يتيح تفسيراً أكثر تركيبياً للعلاقة بين القوة والمبادرة الخارجية، فإن نطاقه وحدود تصميمه البحثي يفرضان قدراً من الحذر في تعميم نتائجه. فالنموذج لا يفترض أن جميع حالات المبادرة تمر بالمسار نفسه، ولا أن العناصر الخمسة تتمتع بالوزن ذاته في جميع الدول والأقاليم. كما أن اختبار النموذج في حالتين صغيرتين من البيئة الخليجية يمنحه قدرة على فحص الآليات بصورة معمقة، لكنه لا يسمح بتحويل النتائج مباشرة إلى قانون عام. ومن ثم، ينبغي النظر إلى النموذج بوصفه إطاراً تفسيريّاً قابلاً للتطوير والاختبار المقارن أكثر من كونه صيغة نهائية مغلقة.

¹⁵¹ Mehran, Kamrava. Op. Cit., p. 540.

¹⁵² David, Collier. Op. Cit., p. 823.

¹⁵³ Alexander L, George, and Andrew, Bennett, Op. Cit., p. 67.

¹⁵⁴ Ibid., p. 206.

¹⁵⁵ Kenneth N, Waltz. Op. Cit., p. 97.

¹⁵⁶ Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

أولاً: حدود التعميم من الحالتين القطرية والكويتية

يتمثل الحد الأول في طبيعة الاختيار المقارن نفسه. فقد سمحت المقارنة بين قطر والكويت بتثبيت جانب من البيئة الإقليمية والتركيز على الاختلاف في مسارات تحويل الموارد، وهو ما يتفق مع منطق المقارنة المنظمة والمركزة القائم على طرح الأسئلة النظرية نفسها على حالات مختارة بصورة هادفة¹⁵⁷، غير أن هذا التقارب نفسه يعني أن النتائج نشأت داخل سياق خليجي يتميز بخصائص أمنية واقتصادية ومؤسسية قد لا تتكرر بالصورة نفسها في أقاليم أخرى.

ويزداد هذا القيد أهمية لأن الدول الصغيرة لا تعتمد جميعها على النوع نفسه من الموارد أو العلاقات. فبعضها يمتلك موارد مالية واسعة، وبعضها يستمد قيمته من الموقع الجغرافي أو المؤسسات الدولية أو الخبرة الدبلوماسية أو علاقته بقوى أكبر. وبين Long أن مصادر قوة الدول الصغيرة يمكن أن تكون ذاتية أو مشتقة من العلاقات أو جماعية عبر المؤسسات والائتلافات¹⁵⁸، ولذلك ينبغي ألا تفهم الآليات التي ظهرت في قطر والكويت باعتبارها القنوات الوحيدة الممكنة لتحويل الموارد.

ومن ثم، يحتاج النموذج إلى اختبارات لاحقة تشمل دولا صغيرة ومتوسطة تختلف في طبيعة مواردها، ونظمها السياسية، ودرجة تعرضها للضغوط الخارجية، ومواقعها الشبكية. فاختبار دول ذات موارد مالية محدودة ولكنها تتمتع بمكانة مؤسسية أو دبلوماسية مرتفعة سيكون مهما لمعرفة ما إذا كانت قابلية التحويل تحتفظ بقيمتها التفسيرية عندما تتغير طبيعة المورد نفسه.

ثانياً: صعوبة قياس القدرة المؤسسية والتماسك الاستراتيجي

يتمثل الحد الثاني في أن بعض المتغيرات المركزية في النموذج لا يمكن ملاحظتها مباشرة. فالقدرة المؤسسية، مثلاً، لا تختزل في عدد المؤسسات أو سرعة القرار، كما أن التماسك الاستراتيجي لا يمكن استنتاجه من الخطاب الرسمي وحده. ولذلك يعتمد قياسهما على مجموعة من المؤشرات غير المباشرة، مثل التنسيق بين الجهات، واستمرارية السياسة، واتساق الأدوات مع الأهداف، والقدرة على متابعة التنفيذ.

وتزداد المشكلة تعقيداً لأن الموارد المتاحة للدولة لا تساوي بالضرورة الموارد التي تستطيع تعبئتها فعلاً؛ وهي نقطة أساسية في الواقعية الكلاسيكية الجديدة التي تجعل أثر القوة المادية مشروطاً بمتغيرات على مستوى الدولة، كما أن القدرة على استخراج الموارد وتعبئتها تمثل بحد ذاتها عملية سياسية ومؤسسية، لا خاصة يمكن استنتاجها من حجم الاقتصاد أو الميزانية وحدهما¹⁵⁹. ولهذا يحتاج تطوير النموذج إلى مؤشرات أكثر دقة تسمح بالفصل بين وجود المؤسسة وأدائها الفعلي، وبين كثافة النشاط ودرجة التماسك. ويمكن أن يشمل ذلك تحليل تسلسل القرارات، ومدة الانتقال من إدراك المشكلة إلى تخصيص الموارد، واستمرارية المؤسسات والأدوات عبر الزمن، مع استخدام تتبع العمليات للكشف عن العلاقة بين هذه المؤشرات بدل الاكتفاء بقياسها منفردة¹⁶⁰.

ثالثاً: حدود تفسير الإدراك والقيادة داخل عملية التحويل

يتمثل الحد الثالث في موقع القيادة والإدراك داخل النموذج. فعملية التحويل لا تجري بصورة مؤسسية صرفاً؛ إذ إن صناع القرار يفسرون البيئة الخارجية، ويحددون ما إذا كانت التطورات تمثل تهديداً أو فرصة، ويقررون مقدار المخاطر التي يمكن تحملها. ولذلك قد يؤدي اختلاف الإدراك إلى اختلاف كبير في استخدام الموارد حتى عندما تكون المؤسسات والبيئة متقاربتين. غير أن إدخال القيادة بوصفها تفسيراً مستقلاً بصورة مفرطة يحمل خطر اختزال السياسة الخارجية في تفضيلات الأفراد. ولهذا يتعامل النموذج معها بوصفها جزءاً من عملية التحويل، بحيث تصبح أهميتها مرتبطة بقدرتها على تحويل الإدراك إلى قرار ثم إلى

¹⁵⁷ Alexander L, George, and Andrew, Bennett, Op. Cit., p. 67.

¹⁵⁸ Tom, Long, Op. Cit., p. 194.

¹⁵⁹ Jeffrey W. Taliaferro, Op. Cit., p. 464.

¹⁶⁰ David, Collier, Op. Cit., p. 823.

تنفيذ مؤسسي. ويظل هذا التصور منسجما مع الواقعية الكلاسيكية الجديدة، التي تجعل انتقال أثر القوة والبيئة الدولية إلى السياسة الخارجية عملية تمر عبر مستوى الدولة وإدراكات صناع القرار¹⁶¹.

ويفتح هذا الحد مجالا لتطوير النموذج من خلال دراسة التفاعل بين القيادة والمؤسسة بصورة أكثر تفصيلا. فقد يكون تأثير القيادة أكبر في لحظة إطلاق المبادرة، بينما تصبح المؤسسات أكثر أهمية في المحافظة عليها بعد تغير الأشخاص أو الظروف. وسيكون اختبار هذه العلاقة مهما لمعرفة ما إذا كانت المبادرة المستدامة تتطلب انتقالها من مستوى التفضيل الشخصي إلى مستوى الروتين المؤسسي والذاكرة التنظيمية.

رابعا: إشكالية الاعتراف الخارجي وتقلب القيمة الشبكية

يتمثل الحد الرابع في أن الدور والموقع الشبكي لا يتحددان داخل الدولة وحدها. فقد تتبنى القيادة تصورا واضحا لوظيفة خارجية، لكن تحول هذا التصور إلى قدرة فعلية يعتمد بدرجة مهمة على استعداد الأطراف الأخرى للاعتراف بالدور والتعامل معه. ولهذا يميز تحليل الدور بين التصورات التي يحملها صناع القرار عن وظائف دولتهم وبين الضغوط والتوقعات القادمة من البيئة الخارجية.

كما أن الموقع الشبكي ليس موردا ثابتا. فالعلاقة التي تمنح الدولة قيمة في مرحلة معينة قد تفقد أهميتها عندما تتغير التحالفات أو تظهر قنوات بديلة، كما يمكن لأزمة ثقة واحدة أن تقلل من قيمة رأس مال دبلوماسي تراكم عبر سنوات. ومن هنا فإن القوة المشتقة أو الجماعية التي تنتجها العلاقات والمؤسسات تظل مرتبطة ببنية العلاقة وباستمرار حاجة الفاعلين إليها¹⁶².

ويشير ذلك إلى ضرورة إدخال البعد الزمني بصورة أعمق في الاختبارات اللاحقة. فالموقع الشبكي لا ينبغي قياسه عند لحظة المبادرة فقط، وإنما من خلال تتبع كيفية بنائه وتغيره قبل المبادرة وبعدها. كما ينبغي التمييز بين الوصول المؤقت إلى الفاعلين وبين بناء موقع يسمح للدولة بتكرار أداء وظيفة معينة عبر ملفات مختلفة.

خامسا: توسيع النموذج واختبار العلاقة بين المبادرة والفاعلية

يتمثل المجال الأهم لتطوير النموذج في الانتقال من تفسير نشأة المبادرة إلى تفسير اختلاف نتائجها. فقد فصلت الدراسة عمدا بين المبادرة والفاعلية حتى لا تصبح النتيجة النهائية جزءا من تعريف الظاهرة المراد تفسيرها. لكن هذا الفصل يفتح سؤالاً لاحقا: لماذا تنجح بعض المبادرات التي تنتجها عملية تحويل قوية في تحقيق أهدافها، بينما تتعثر مبادرات أخرى رغم نجاح الدولة في إطلاقها وصناعة أجندتها؟

والإجابة عن هذا السؤال تتطلب إضافة متغيرات تقع بعد لحظة إطلاق المبادرة، مثل استجابة الأطراف الأخرى، ودرجة توافق المصالح، وقدرة المنافسين على التعطيل، واستمرار الموارد المخصصة، وتغير البيئة الدولية. وهنا يصبح تتبع العمليات ضروريا للتمييز بين الآليات التي تنتج المبادرة والآليات التي تنقلها من الإطلاق إلى النتيجة؛ لأن وجود التسلسل الأول لا يضمن اكتمال الثاني¹⁶³.

كما يمكن تطوير النموذج من خلال دراسة الآثار العكسية للمبادرة نفسها. فنجاح الدولة في أداء دور معين قد يعزز سمعتها وشبكاتها ويجعل المبادرات اللاحقة أقل تكلفة، بينما قد يؤدي الفشل المتكرر إلى تآكل الثقة أو الحد من الموارد المتاحة. وبذلك يمكن أن تتحول المبادرة من نتيجة لعملية التحويل إلى عامل يعيد تشكيل عناصر عملية التحويل نفسها. وهذا يقتضي مستقبلا الانتقال من نموذج سببي ذي اتجاه رئيس إلى نموذج أكثر ديناميكية يفسر حلقات التغذية الراجعة والتراكم عبر الزمن.

وعليه، لا تقلل هذه الحدود من القيمة التفسيرية للنموذج، بل تحدد مجال استخدامه بصورة أدق. فهو يوفر إطارا لتحليل الكيفية التي تنتقل بها الدولة من الموارد إلى المبادرة، لكنه يحتاج إلى اختبارات أوسع عبر حالات وأقاليم وفترات مختلفة، وإلى تطوير مؤشرات

¹⁶¹ Gideon, Rose. Op. Cit., p. 146.

¹⁶² Tom, Long. Op. Cit., p. 194.

¹⁶³ David, Collier. Op. Cit., p. 823.

أكثر دقة للقدرة المؤسسية والتماسك والموقع الشبكي، وإلى دراسة أكثر تفصيلا للعلاقة بين القيادة والمؤسسة وبين المبادرة ونتائجها. ومن شأن هذه الاختبارات أن تحدد ما إذا كان منطق التحويل يحتفظ بقوته التفسيرية خارج حالات الدراسة، وما الشروط التي تعدل أثر كل حلقة من حلقاته.

الخاتمة

انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية تتمثل في أن امتلاك الموارد لا يقود بصورة تلقائية إلى المبادرة في السياسة الخارجية. فالثروة، والقدرات المادية، والموقع الاستراتيجي قد توسع نطاق الخيارات المتاحة أمام الدولة، لكنها لا تفسر وحدها قدرتها على بدء الفعل أو التأثير في الأجندة. ومن هنا انتقل التحليل من سؤال مقدار القوة التي تمتلكها الدولة إلى سؤال أكثر دقة يتعلق بكيفية تحويل هذه القوة إلى قدرة فعلية على المبادرة.

وانطلاقاً من ذلك، طورت الدراسة نموذج تحويل الموارد إلى المبادرة الخارجية، الذي يفترض أن الموارد تكتسب قيمتها السياسية عبر عملية مترابطة تشمل القدرة المؤسسية على تعبئتها وتحويلها، والتماسك الاستراتيجي الذي يوجه استخدامها، وتصور الدور الوطني الذي يحدد الوظائف التي تسعى الدولة إلى أدائها، ثم الموقع الشبكي الذي يسمح بتفعيل هذه القدرة واستثمار الفرص الخارجية. ولا تعمل هذه العناصر في تسلسل جامد، بل ضمن علاقة تفاعلية يمكن أن يعزز فيها كل عنصر أثر العناصر الأخرى أو يحد منه.

كما أبرزت الدراسة أن المبادرة ينبغي أن تفهم بوصفها مفهوماً مستقلاً عن النشاط الخارجي والفاعلية والاستقلالية. فارتفاع مستوى التحرك الدبلوماسي لا يعني بالضرورة أن الدولة هي صاحبة الفعل أو الأجندة، كما أن إطلاق المبادرة لا يضمن تحقيق أهدافها النهائية، ولا يستلزم امتلاك هامش كامل من الاستقلالية. وقد أتاح هذا الفصل تحديد المبادرة بصورة أدق بوصفها قدرة على بدء الفعل، أو إعادة صياغة قضية، أو إنشاء مسار جديد للتفاعل، مع استمرارية تسمح باعتبار السلوك توجهها سياسياً لا موقفاً عابراً.

وأظهر الاختبار المقارن لقطر والكويت خلال الفترة 2011-2023 أن تشابه بعض الموارد والقيود الإقليمية لا يؤدي إلى نمط واحد من المبادرة. فقد اتخذ المسار القطري صورة أكثر تنوعاً وشبكية، من خلال توظيف أدوات متعددة وتطوير وظائف دبلوماسية متخصصة وتوسيع دوائر الوصول إلى الفاعلين. في المقابل، اتخذ المسار الكويتي صورة أكثر مؤسسية وتوافقية، ارتكزت على الاستمرارية والثقة والمحافظة على قنوات الاتصال والعمل ضمن أدوار وساطة أكثر هدوءاً. ويكشف هذا الاختلاف أن الأهم ليس حجم الموارد في ذاته، بل الوظيفة التي تكتسبها هذه الموارد داخل عملية التحويل.

وتؤكد المقارنة، في الوقت نفسه، عدم وجود مسار وحيد أو مثالي للمبادرة. فقد تنتج القدرة التحويلية مبادرة واسعة ومتعددة المسارات، كما قد تنتج مبادرة أكثر تركيزاً واستمرارية. وتتحدد قيمة كل مسار بمدى انسجام الموارد مع المؤسسات والأولويات والدور والشبكات، وبقدرة الدولة على استثمار الفرص من دون توسيع التزاماتها بما يتجاوز قدرتها على المتابعة.

وتتمثل المساهمة الأساسية للدراسة في إعادة صياغة العلاقة بين القوة والسياسة الخارجية. فبدل التعامل مع القوة باعتبارها مخزوناً من الموارد ينتج السلوك مباشرة، يقترح النموذج فهمها باعتبارها قدرة تحويلية لا تكتسب أثرها السياسي إلا من خلال التنظيم والتعبئة والتوجيه والتفعيل العلائقي. وبذلك يصبح اختلاف المبادرة بين الدول قابلاً للتفسير ليس فقط من خلال ما تمتلكه، بل من خلال اختلاف قدرتها على تحويل ما تمتلكه إلى أدوات وخيارات قابلة للتنفيذ والاستمرار.

وعليه، تقود الدراسة إلى خلاصة مركزية مفادها أن المبادرة الخارجية لا تبدأ عند امتلاك القوة، بل عند نجاح الدولة في تحويل مواردها إلى قدرة سياسية منظمة، موجهة استراتيجياً، ومسنودة بدور وشبكات تسمح لها بصناعة الفعل بدل الاكتفاء بالاستجابة له. ومن ثم، فإن السؤال الأكثر تفسيراً لم يعد: «كم تملك الدولة من القوة؟»، وإنما: «كيف تحول ما تملكه إلى قدرة على المبادرة، ومن خلال أي مؤسسات وأدوار وعلاقات؟».

لائحة المراجع

1. Denzin, Norman K. *The Research Act: A Theoretical Introduction to Sociological Methods*. Aldine Publishing Company, 1970.
2. George, Alexander L., and Andrew Bennett. *Case Studies and Theory Development in the Social Sciences*. MIT Press, 2005.
3. Gerring, John. *Case Study Research: Principles and Practices*. 2nd ed., Cambridge University Press, 2017.
4. Jervis, Robert. *Perception and Misperception in International Politics*. Princeton University Press, 1976.
5. Kamrava, Mehran. *Qatar: Small State, Big Politics*. Cornell University Press, 2013.
6. Ulrichsen, Kristian Coates. *Qatar and the Arab Spring*. Oxford University Press, 2014.
7. Waltz, Kenneth N. *Theory of International Politics*. Addison-Wesley Publishing Company, 1979.
8. Yin, Robert K. *Case Study Research and Applications: Design and Methods*. 6th ed., SAGE Publications, 2018.

ثانيا: المقالات والدراسات العلمية

1. Altiok, Huzeyfe. "Kuwait's Mediation in the Gulf Crisis: Dynamics of Kuwait's Foreign Policy Approaches." In *Social Change in the Gulf Region*, edited by M. M. Rahman and A. Al-Azm, Gulf Studies, vol. 8, Springer, Singapore, 2023, pp. 597–618.
2. Collier, David. "Understanding Process Tracing." *PS: Political Science & Politics*, vol. 44, no. 4, 2011, pp. 823–830.
3. Hermann, Margaret G. "Explaining Foreign Policy Behavior Using the Personal Characteristics of Political Leaders." *International Studies Quarterly*, vol. 24, no. 1, 1980, pp. 7–46.
4. Holsti, Kalevi J. "National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy." *International Studies Quarterly*, vol. 14, no. 3, 1970, pp. 233–309.
5. Long, Tom. "Small States, Great Power? Gaining Influence Through Intrinsic, Derivative, and Collective Power." *International Studies Review*, vol. 19, no. 2, 2017, pp. 185–205.
6. Rose, Gideon. "Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy." *World Politics*, vol. 51, no. 1, 1998, pp. 144–172.
7. Taliaferro, Jeffrey W. "State Building for Future Wars: Neoclassical Realism and the Resource-Extractive State." *Security Studies*, vol. 15, no. 3, 2006, pp. 464–495.

ثالثا: الاتفاقيات والوثائق الرسمية

1. Gulf Cooperation Council. *Statement of the Forty-First Session of the Supreme Council of the Gulf Cooperation Council: Sultan Qaboos and Sheikh Sabah Summit*. Al-Ula, Saudi Arabia, 5 January 2021.
2. United States of America and the Islamic Emirate of Afghanistan. *Agreement for Bringing Peace to Afghanistan Between the Islamic Emirate of Afghanistan Which Is Not Recognized by the United States as a State and Is Known as the Taliban and the United States of America*. Doha, Qatar, 29 February 2020.